سلطان
سلطان
سلطان
سلطان
سلطان
سلطان الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
سلطان والصيد البحري

التقرير السنوي لنشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2014

أوت 2015

الفـــهـرس

توطئـــة .....

المحـور الأول: المقدمـة.....

1. المنهجيـة المعتمدة في إعداد التقرير.....1

2. المهام الرئيسيـة للـوزارة 1

3. تصنيـف الهياكل التابعـة للـوزارة: 3

4. أهم القرارات المتعلقـة بالقطـاع الفلاحي خـلال سنـة 2014:.....7

المحـور الثانـي: مميزات النشاط خلال سنـة 2014.....10

الظروف العامـة المحيطـة بالقطـاع الفلاحي:.....11

1. سياسة التنمية الفلاحية :.....11

2. الدراسـات والإحصائيات الفلاحية: 12

3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع :.....18

4. الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي:.....30

5. النهوض بالجودة ودفـع التصدير:.....32

6. تعبئـة و استغلال الموارد الطبيعيـة والمحافظـة عليهـا:.....42

7. خدمات الدعم والإحاطـة: 56

8. الخدمات و الإجراءات الإدارية :.....67

9. التصرّف في الوثائـق والتوثيـق : 71

المحـور الثالـث: الوسائـل والمـوارد.....73

1. المـوارد البشريـة:.....74

2. المـوارد الماليـة: 75

3.الصفقات العمومية:.....84

4 .التجهيزات و المعدات: 86

5. تكنولوجيـات المعلومـات و الاتصـالات: 87

المحـور الرابـع : التـحكم في الطاقـة 90

المحـور الخامـس : تقـارير الرقابـة 92

المحـور السـادس : برنـامج عمـل سنة 2015.....100

توطئـة

في إطار متابعة أنشطتها وتدخلاتها في المجال التنموي، أعدت وزارة الفلاحة تقرير نشاطها بعنوان سنة 2014 ليكون بمثابة المرجع لتقييم الأداء والوقوف على مدى تجسيم المهام الموكولة إليها، إضافة إلى تحديد الإشكاليات التي اعترضتها وحالت دون بلوغ مستويات أفضل من الإنجاز.

ويبقى الهدف الأول من هذه العملية هو تحليل نجاعة الأنشطة التي تؤمنها مختلف مصالح الوزارة (مركزيا وجهويا ومحليا) بالاعتماد على الموارد المتاحة (ماديا وبشريا)، وتشخيص المجالات التي من شأنها أن تُحسّن من أداء الوزارة وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد والتناسق بين تدخلات مختلف المصالح في ظل شمولية أنشطة الوزارة وتشعبها.

ويتضمّن التقرير 6 محاور :

- ✓ المحور الأول : المقدمة،
- ✓ المحور الثاني : مميزات النشاط خلال سنة 2014،
- ✓ المحور الثالث : الوسائل والموارد،
- ✓ المحور الرابع : التحكم في الطاقة،
- ✓ المحور الخامس : تقارير الرقابة،
- ✓ المحور السادس : برنامج عمل سنة 2015 .

المحـور الأول

المقدمـة

1.المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير:

تمت صياغة التقرير العام لنشاط وزارة الفلاحة لسنة 2014 بالاعتماد على المنهجية المنصوص عليها في المنشور عدد 123 الصادر عن السيد وزير الفلاحة و الموارد المائية بتاريخ 20 جوان 2005. فقد تم العمل على إدراج المحاور الأساسية الواردة في المنشور مثل التعريف بالوزارة و استعراض أهم الإنجازات التي تحققت خلال سنة 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والموارد المادية والبشرية التي تم توظيفها. كما تم إيلاء الأنشطة المتعلقة بالتحكم في الطاقة أهمية خاصة نظرا للمجهود الكبير المبذول من طرف أغلب الهياكل تحت الإشراف في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للمحور الخاص بالإنجازات التي تحققت خلال سنة 2014، فقد تم تبويب الأنشطة الواردة في التقارير الفردية لمختلف الهياكل والمنشآت التابعة للوزارة حسب المهام الرئيسية المنصوص عليها بالأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 و الذي يضبط مشمولات الوزارة.

وبصفة عامة، فإن التمشي المعتمد في إعداد هذا التقرير التأليفي هو محاولة توفيقية بين التركيز على أهم الإنجازات لأبرز الأنشطة التي تغطي أغلب ميادين التدخل من جهة، وتثمين الكم الهائل من المعلومات الواردة في التقارير الفردية من جهة أخرى، مع الحرص على ضمان التناسق والترابط بين مختلف المحاور المكونة للتقرير.

2.المهام الرئيسية للوزارة:

تتمثل مهام وزارة الفلاحة، حسب الأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001، في تنفيذ سياسة الدولة في ميدان الفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفي السهر على النهوض بهذا القطاع و توفير المناخ الملائم لتنميته. فهي مكلفة بتسخير كل الموارد الطبيعية المتاحة وإنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية والرامية إلى المحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي وصيانة عناصر الإنتاج ودعمها خدمة للتنمية الفلاحية الشاملة والمستديمة .

ولهذا الغرض، تكلف وزارة الفلاحة بالمهام الرئيسية التالية:

- إعداد مخططات التنمية الفلاحية في نطاق المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- إعداد البرامج القطاعية الخاصة بتنمية الفلاحة والصيد البحري،
- إعداد الدراسات المتعلقة بمختلف العناصر والوسائل الرامية إلى تنمية القطاع الفلاحي،
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بالنهوض بالفلاحة والسهر على تطبيقها،
- إعداد المخططات والبرامج لتسخير الموارد المائية واستعمالها لسد حاجيات البلاد ولتنمية الموارد المائية غير التقليدية والاقتصاد في الماء،
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية التي تهم المياه الفلاحية ومراقبة التصرف فيها والمحافظة على المياه والتربة وتهيئة الأحواض الطبيعية والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- التصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر الإحاطة بمستعمليها،
- إنجاز الدراسات والأعمال الهادفة إلى تعصير وتنشيط الهياكل الزراعية،
- السهر على تنسيق عمليات إصلاح الهياكل الزراعية وهيكلة الأراضي الدولية ومتابعة إنجازها بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- أخذ التدابير التشجيعية اللازمة للحث على بعث وتنشيط مجامع المالكين والمستغلين والمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية،
- السهر على توسيع شبكة أسواق المنتجات الفلاحية على كامل التراب الوطني بالتعاون مع الأطراف المعنية،
- المشاركة في تدعيم مواقع البلاد بالأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة واكتساحها،

- الإشراف على البرامج والأعمال الخاصة بالإحياء الفلاحي في النطاق الجهوي،
- الإشراف على تحقيق برامج البحث والسهر على تنمية التعاون والتبادل العلمي مع المؤسسات الدولية أو الجهوية المختصة،
- تأمين التعليم الثانوي والمهني الفلاحي والسهر على تحسين مستوى الإطارات وإعادة تكوينها والمساهمة في الإشراف على معاهد التعليم الفلاحي العالي وذلك في نطاق التشريع الجاري به العمل،
- الإشراف على المؤسسات المساهمة في القيام بالمهام الداخلة في نطاق مشمولات الوزارة والمتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

3. تصنيف الهياكل التابعة للوزارة:

بناء على الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة والذي تم تنقيحه بالأمر عدد 1560 لسنة 2011 المؤرخ في 5 سبتمبر 2011، تشتمل وزارة الفلاحة علاوة على الهيئة العليا للوزارة و ندوة المديرين على :

❖ الديوان:

تتمثل مهام الديوان لوزارة الفلاحة في إنجاز كل المهام الموكولة إليه من طرف الوزير ويتولى تسييره رئيس ديوان بمساعدة مكلفين بمأمورية أو ملحقين بالديوان ويضم الهياكل التالية :

- مكتب الضبط المركزي.
- مكتب العلاقات مع المواطن.
- مكتب التشريفات والاستقبال والاستمرار.
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية.
- مكتب التعاون الدولي.
- مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

- خلية متابعة الصفقات العمومية الكبرى.
- مكتب التخطيط والتوازنات المائية.
- مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية.
- مكتب الإحاطة بمصدري المنتجات الفلاحية.

❖ الكتابة العامة:

تتمثل مهمة الكتابة العامة لوزارة الفلاحة في التنسيق والمتابعة ومراقبة عمل كافة المصالح التابعة للوزارة وعلى وجه الخصوص تلك المكلفة بالتصرف في الموارد البشرية والمالية.

هذا إلى جانب دعم و تأطير المؤسسات والمنشآت وبقية الهياكل العمومية العاملة في القطاع الفلاحي والصيد البحري والخاضعة لإشراف الوزارة والنظر في الصعوبات التي يمكن أن تعترضها والعمل على تجاوزها.

❖ التفقدية العامة:

تقوم التفقدية العامة لوزارة الفلاحة تحت السلطة المباشرة للوزير بمراقبة التصرف الإداري والمالي والفني لجميع المصالح التابعة للوزارة والهياكل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها.

❖ **المصالح المشتركة:** تشتمل المصالح المشتركة للوزارة على:

- الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية،
- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية،
- الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية،
- الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق،
- الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية،
- إدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية.

❖ **المصالح الفنية:** تشتمل المصالح الفنية لوزارة الفلاحة على:

- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي،

- الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المُنتجات الفلاحية،
- الإدارة العامة للمصالح البيطرية،
- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك،
- الإدارة العامة للغابات،
- الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- الإدارة العامة للموارد المائية،
- الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه،
- الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى،
- والإدارة العامة للفلاحة البيولوجية.

❖ المصالح الجهوية :

تشتمل المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة على 24 مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية (مندوبية في كل ولاية) المحدثة بمقتضى قانون عدد 44 لسنة 1989 المؤرخ في 8 مارس 1989 الذي ينص على إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بكل ولاية وتخضع لإشراف وزير الفلاحة. يعهد للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في نطاق الولاية بتطبيق السياسة الفلاحية التي تقررها الحكومة.

وبصورة عامة تقوم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بإنجاز أعمال الإحياء والتنمية الفلاحية الجهوية وتأمين كل المهام الخاصة التي تكلف بها في الميدان الفلاحي طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

❖ المؤسسات والهياكل تحت الإشراف:

بلغ عدد المؤسسات والمنشآت تحت إشراف وزارة الفلاحة 34 منشأة خلال سنة 2013، و تتمثل في الهياكل التالية:

- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،
- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي،
- ديوان الحبوب،

- الديوان الوطني للزيت،
- ديوان الأراضي الدولية،
- ديوان تربية الماشية و توفير المرعى،
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي،
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،
- شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال،
- وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري،
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،
- الوكالة العقارية الفلاحية،
- وكالة المعدات و تسوية الأراضي الفلاحية،
- وكالة استغلال الغابات،
- المرصد الوطني للفلاحة،
- وكالة التنقيب عن المياه،
- المركز الوطني للدراسات الفلاحية،
- شركة سباق الخيل،
- المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل،
- الشركة الوطنية لحماية النباتات،
- مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي،
- المجمع المهني المشترك للغلال،
- المجمع المهني المشترك للخضر،
- المجمع المهني المشترك للألبان و اللحوم الحمراء،
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب،
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري،
- المركز الفني للحبوب،
- المركز الفني للبطاطا والقنارية،
- المركز الفني للفلاحة البيولوجية،

- المركز الفني للقوارص،
- المركز الفني لتربية الأحياء المائية،
- المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية،
- المركز الفني للزراعات الجيوحرارية،
- المركز الفني للتمور.

4.أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الفلاحي خلال سنة 2014:

تم خلال سنة 2014 إقرار العديد من الإجراءات بهدف تطوير القطاع ورفع أداء مختلف المنظومات الفلاحية وإحكام استغلال الموارد الطبيعية بما يساهم في تحسين دخل الفلاحين وضمان تزويد السوق الداخلية في أحسن الظروف إضافة إلى الرفع من طاقة البلاد التصديرية . ومن أبرز هذه الإجراءات نذكر:

- توقيف العمل أو التخفيض في المعاليم الديوانية وفي الأداء على القيمة المضافة وفي المعلوم المستوجبة على بعض المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية،
- توقيف العمل أو التخفيض في المعاليم الديوانية وفي المعلوم على الاستهلاك وفي الأداء على القيمة المضافة المستوجبة على بعض المنتجات،
- إلغاء الصبغة الإجبارية عن مواصفات تونسية متعلقة بالغلال والخضر الطازجة،
- ضبط طرق المراقبة الصحية البيطرية لمؤسسات إنتاج وتحويل وتكييف المنتجات الحيوانية وإسناد المصادقة إليها،
- ضبط وإصدار قائمة الأصناف النباتية المرسمة بالسجل الرسمي للأصناف النباتية لسنة 2013 وقائمة الأصناف النباتية موضوع سحب شهادات الإستنباط لسنة 2013 وقائمة مطالب الحماية وقائمة أصناف نباتية موضوع سحب الحماية لسنة 2013،

- ضبط صيغ وشروط منح وسحب الترخيص للمصدرين الخواص في تصدير زيت الزيتون التونسي في إطار الحصة الممنوحة للبلاد التونسية من قبل الاتحاد الأوروبي بعنوان سنة 2014،
- إحداث منحة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة تجفيف الحليب الطازج المنتج محليا وضبط شروط الانتفاع بها وطرق إسنادها،
- تنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 24 أكتوبر 2005 المتعلق بالخدمات الإدارية المسداة من قبل المصالح التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة إليها بالنظر وشروط إسدائها،
- تعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة إلى الموسم الفلاحي 2014/2013،
- إلغاء الصبغة الإجبارية عن مواصفات تونسية في قطاع الصناعات الغذائية،
- الترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بنسبة 6% حيث مر من 11.608 دينار في اليوم خلال سنة 2012 إلى 12.304 في اليوم وذلك بداية من غرة ماي 2014،
- ضبط قائمة المواد المستوردة ذات الأثمان المتغيرة والمنصوص عليها بالفصلين 127 و 128 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المشار إليه أعلاه كمايلي: بيض التفريخ،
- إحداث وحدات بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي،
- إحداث وحدة بحث بالمركز الجهوي للبحوث في البستنة والفلاحة البيولوجية،
- أقرت جلسة عمل حكومية إمتصاص فائض الإنتاج من الحليب لفتح المجال أمام تصدير كميات من هذه المادة تزيد عن الحاجيات الإستهلاكية في السوق الداخلية وفق شروط مضبوطة. كما أقرت الجلسة إجراءات لضمان التوازن المالي لمنظومة الألبان.
- الحفاظ على أسعار البذور الممتازة للحبوب لموسم 2014 -2015 وهي على غرار الموسم الفارط كالتالي :
  - القمح الصلب : 87 د/ق

- القمح اللين : 76 د /ق
- الشعير والتريتكال : 70 د/ق

- الحفاظ على الأسعار الأساسية للحبوب عند الإنتاج مع المحافظة على منحة التسليم السريع لموسم 2015/2014 لتكون الأسعار على غرار الموسم الفارط كالتالي :
  - القمح الصلب : 65 د/ق (منها 17 د/ق منحة)،
  - القمح اللين : 48 د /ق (منها 10 د/ق منحة)،
  - الشعير والتريتكال : 46 د/ق (منها 12 د/ق منحة)،
- إسناد إمتيازات جبائية عند توريد بعض المنتجات.
- قرار من وزيرة التجارة والصناعات التقليدية مؤرخ في 27 أكتوبر 2014 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 12 أوت 2004 المتعلق بضبط إجراءات المراقبة المسبقة عند التوريد،
- إحداث مخابر بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي،
- ضبط المعاليم المستخلصة عن استعمال مياه ورمال الملك العمومي للمياه،
- ضبط شروط السلامة الخاصة بالرخويات الحية ذات الصدفتين،

المحور الثانـي

مميزات النشاط خلال سنـة 2014

الظروف العامة المحيطة بالقطاع الفلاحي:

أفاد صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر خلال شهر اكتوبر 2014 والمتعلق بالآفاق الإقتصادية في العالم أن انتعاشة النشاط قد تواصلت بنسق معتدل ومتفاوت بين مختلف المناطق الإقتصادية و بين بلد وآخر. ففيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، ماتزال تداعيات الأزمة المالية العالمية وخاصة التداين العمومي والخاص المرتفع تلقي بثقلها على نسق الإنتعاشة التي تظل متسمة بضعف الإستثمار والطلب وهو ماأدى إلى وهن مستوى النمو المحتمل في هذه المجموعة من البلدان. وفي البلدان الصاعدة والنامية ماتزال سياسات دعم النمو متفاوتة الفعالية وتختلف من بلد لآخر، غير أنها محدودة عموما في البلدان الأكثر هشاشة على الصعيد الخارجي.

على الصعيد الوطني، تشير آخر إحصائيات النمو خلال الربع الأخير من سنة 2014 والصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، استقرارا في نسبة النمو في مستوى 2,3٪، أي نفس النسبة المسجلة خلال الثلاثي السابق و بذلك بلغت نسبة النمو لكامل السنة 2,3٪ مقابل 2,4٪ سنة 2013، حيث عكست الانخفاض المتواصل للنشاط في قطاع الصناعات غير المعملية (خاصة تراجع إنتاج الطاقة والفسفاط) علاوة على تباطؤ النمو الذي شمل بقية القطاعات، باستثناء قطاع الفلاحة و الصيد البحري، ولا سيما قطاعات الصناعات المعملية و الخدمات المسوقة.

1. سياسة التنمية الفلاحية :

شهد القطاع الفلاحي خلال سنة 2014 مزيد تطوير كافة المنظومات القطاعية التي من شأنها تثمين موارد الجهات وتطوير القيمة المضافة مع الإستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية وذلك في إطار التوجهات التنموية للقطاع الفلاحي التي ترتكز على تعزيز الأمن الغذائي عبر تطوير المنتوج الفلاحي وإحكام ترويجه وتعزيز القدرة التنافسية ومزيد تثمين صادرات القطاع والتصرف المستديم للموارد الطبيعية.

2. الدراسات والإحصائيات الفلاحية:

أ- الدراسات :

- إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري في أفق 2020: تم إعداد إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري في أفق 2020 بالإعتماد على منجهية تشاركية وتصاعدية مكنت كل الهياكل الإدارية والمهنية في المستويين المركزي والجهوي من المشاركة في فرق العمل واللجان الفنية المحدثة للغرض والتي تميزت تركيبتها بتعددية الإختصاصات والهياكل التابعة لوزارة الفلاحة ولغيرها من الوزارات المعنية بالتصنيع والتعليب والتسويق والتمويل والتشريع كما أتاحت الفرصة لعينة من المزارعين والبحارة للمشاركة من خلال الإستشارة الموسعة التي شملتهم. وقد تم إنجاز هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل كبرى.

خصصت المرحلة الأولى لتجميع المعطيات المتوفرة الخاصة بالإحصائيات والدراسات الإستراتيجية والمخططات المديرية والمخططات التنموية القطاعية وإعتماد عدد هام من البطاقات القطاعية بعد مراجعتها وتحيينها وضبط الإشكاليات المتصلة بالأنشطة الفلاحية وإقتراح حلول ناجعة لمعالجتها وذلك في إطار برنامج التدخل على المدى القصير الذي تم إعتماده.

أما المرحلة الثانية فقد إهتمت بإعداد إستراتيجيات تنموية قطاعية وإستراتيجيات تنموية جهوية وتنظيم إستشارة موسعة لدى عينة من المزارعين والبحارة.

وبخصوص الإستراتيجيات القطاعية في المستوى المركزي تجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد 09 ميادين إنبثق عنها 41 محورا إستراتيجيا كما تم إحداث فرق عمل متعددة الإختصاصات والهياكل الإدارية والمهنية المركزية التابعة لوزارة الفلاحة ولغيرها من الوزارات المعنية وضمت حوالي 300 إطارا وذلك لإعداد الإستراتيجيات الخاصة بهذه المحاور.

أما بالنسبة للإستراتيجيات الجهوية لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم تكليف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالإشراف على إعدادها بتشريك كل الهياكل الجهوية

الإدارية والمهنية المعنية في فرق عمل جمعت حوالي 600 إطارا لإختيار المحاور الأساسية وإعداد التقارير الجهوية. ويندرج هذا التوجه في إطار مزيد إحكام توجيه الإستثمارات والمشاريع التنمية نحو الجهات التي مازالت تشكو عديد النقائص والحرص على ملائمة مكونات هذه المشاريع مع متطلبات وخصوصيات الجهات.

وقد إحتوت تقارير هذه الإستراتيجيات تشخيصا إستراتيجيا للوضع الحالي للقطاع تطوره خلال الخمس سنوات الأخيرة والنتائج المسجلة ونسب تحقيق الأهداف والصعوبات التي أعاقت بلوغها وأهم نقاط قوة ونقاط ضعف ومخاطر وفرص القطاع والرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية والبرامج المنبثقة عنها و مراحل تنفيذها.

أما الإستشارة الموسعة في الجهات فقد تم تكليف وكالة الإرشاك والتكوين الفلاحي بتنظيمها. وقد شملت عينة تتكون من 3200 مزارع و200 بحار ومكنت من تشخيص الوضع الحالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري في الجهات وآفاقه المستقبلية من خلال تحديد الإشكاليات القائمة والحلول المقترحة لمعالجتها وأهم نقاط قوته ونقاط ضعفه والأهداف الإستراتيجية التي يجب العمل على تحقيقها في أفق 2020 وإجراءات وآليات ضمان تنميته المستديمة.

وبخصوص المرحلة الثالثة والأخيرة فقد مكنت من إعادة تنشيط المجلس الوطني للفلاحة والصيد البحري المحدث منذ سنة 1998 بمقتتضى الأمر عدد 390. وقد أقر هذا المجلس خلال جلسة عمله الأولى المنعقدة في شهر نوفمبر 2014 إحداث 09 لجان فنية شملت الموارد الطبيعية والوضعية العقارية للأراضي الفلاحية والإستثمار والتمويل وإنتاج المعرفة وتحويلها والأمن الغذائي وتنمية الصادرات ومنظومات الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري وتربية الأحياء المائية والحوكمة. كما تم تحديد رؤساء هذه اللجان ومقرريها وأعضائها وذلك قصد عرض تقارير الإستراتيجيات القطاعية على هذه اللجان ومناقشتها والمصادقة على محتواها من قبل أكثر من 500 إطار تابعين للهياكل الإدارية لوزارة الفلاحة ولوزرات أخرى معنية وللهياكل والمنظمات المهنية وإعتمادها لإعداد تقريرا تأليفيا لكل لجنة.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أنه لم يتم الإعتماد على تقارير الإستراتيجيات الجهوية ونتائج الإستشارة الموسعة بصفة مباشرة من قبل اللجان بل إكتفت بتقارير الإستراتيجيات القطاعية

المنجزة في المستوى المركزي والتنسيق مع الجهات في فترة أولى في إنتظار إتمام الأشغال المتعلقة بتحليل المعطيات المتوفرة في تقارير الإستراتيجيات الجهوية ونتائج الإستشارة الموسعة وعرضها على المجلس ومناقشتها والمصادقة عليها وإعتمادها كمصدر رئيسي وأساسي لتعديل وتحيين إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة والصيد البري وذلك في فترة ثانية.
وطبقا لهذا التمشي فقد تم عرض التقارير التأليفية على أعضاء المجلس الوطني خلال جلسة عمل ثانية وتمت مناقشتها وتعديل محتواها والمصادقة عليها وإعتمادها من قبل لجنة الصياغة المحدثة صلب هذا المجلس لإعداد التقرير الأولي لإستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة و الصيد البحري في أفق 2020.

- في إطار تنفيذ مكونات المحور الخاص بالتكوين والإرشاد والاستشارة الفلاحية المستدامة ضمن مشروع الفلاحة المستدامة والتنمية الريفية الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، تم إنجاز دراسة لإعداد دليل مرجعي حول تنمية الفلاحة المستدامة بتونس من قبل مكتب دراسات دولي (AFC) تم اختياره طبقا لمحاور مرجعية أعدت للغرض وقد أعطيت إشارة إنطلاق الدراسة يوم 15 ديسمبر 2014 ضمن ورشة عمل بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت .
- تم إطلاق دراسة لتحيين برنامج جمع البذور الغابية والرعوية بمشاركة الدوائر الغابية والمؤسسات المتدخلة في الميدان. وستمكن هذه الدراسة من إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية لمتابعة هذه البذور ووضع برنامجا للمحافظة على الأصناف المهددة بالإنقراض.
- إعداد الخطوط المرجعية لإنجاز دراسة نموذجية لتهيئة منابت الحلفاء على مساحة 140.000 هك بولاية القصرين وبالتنسيق مع دائرة الحلفاء. وقد تم إعداد التقرير النهائي لفرز العروض وإقتراح إسناد الصفقة،
- إنجاز الدراسة الخاصة بتطوير الإستثمار والإنتاجية تحت البيوت المحمية وذلك بتكليف مكتب دراسات تونسي AGROSERVICES وتم إحداث لجنة قيادة بمقرر من السيد وزير الفلاحة وتمت المصادقة على الجزء الثاني منها وسيتم تنظيم يوم إعلامي خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 للتعريف بنتائج وتوصيات هذه الدراسة،

- ضبط بنود مرجعية وكراس شروط بالتعاون مع ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لإنجاز دراسة حول تنمية الإستثمار وتحسين جودة منتجات الإبل وستنطلق هذه الدراسة خلال سنة 2015 بعد إتمام الإجراءات المتعلقة بالإستشارة لإختيار مكتب دراسات توكل له هذه المهمة،
- دراسة إستشرافية حول تنويع الإنتاج الفلاحي: تهدف هذه الدراسة الإستشرافية تحديد عدد من الزراعات الواعدة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية المرسومة لتنويع الإنتاج والتي كما يلي:

- تنويع النشاط الفلاحي وخلق فرص جديدة للإستثمار،
- تنويع الصادرات الفلاحية وتحسين الميزان التجاري الغذائي،
- تنويع عرض المنتجات الفلاحية بالسوق الداخلية،
- تجنب القطاع الفلاحي سلبيات فوائض الإنتاج وصيانة دخل المنتجين والمساهمة في دعم نسق النمو.

- إنجاز الدراسة التقييمية لمشروع تأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة وإعادة صياغة برنامج التأهيل مع ضبط مكوناته وآلياته، وإثر فرز العروض تم اختيار وتكليف مكتبي IRAM/AGER لإنجاز هذه الدراسة. وقد تم إقرار تمويل هذه الدراسة على موارد الصندوق الفرنسي للدراسات وتعزيز القدرات FERC مع تكليف الوكالة الفرنسية بإبرام الصفقة. هذا وقد انطلق الإنجاز الفعلي للدراسة في جانفي 2015.
- متابعة الدراسة التقييمية لإستراتيجيات قطاع المحافظة على المياه والتربة بالبلاد التونسية : انطلقت الدراسة فعليا بتاريخ 17 سبتمبر 2014 وبعد عقد العديد من الاجتماعات مع مكتب الدراسات والخبراء المعنيين، وقع تنظيم الورشة الأولى المخصصة لعرض ومناقشة المنهجية المعتمدة لإنجاز الدراسة بتاريخ 17 ديسمبر 2014. وحددت مدة الإنجاز بثمانية (08) أشهر بتكلفة قدرت بـ 153440.800 دت.
- دراسة تأثير التغيرات المناخية والأمطار على ديناميكية وتنقل المعادن الثقيلة في مختلف أقسام المصبات : انطلق هذا البرنامج سنة 2012 بدراسة 4 مواقع (منجم سيدي الدريس بنفزة وجبل الرصاص ومنجم الأخوات ومنجم فج الهدوم بالكريب). هدف الدراسة

فهم توزيع المعادن الثقيلة الناتجة عن القرب من المناطق المنجمية واستخدام المخصبات الأسمدة والمبيدات تحت تأثير التغيرات المناخية والأمطار،

- إنجاز المرحلة الأخيرة من الدراسة الخاصة بتحديد مؤشرات متابعة المناطق السقوية وكيفية تحديدها،
- الإنتهاء من الدراسة الخاصة بوضع مؤشرات خاصة بمتابعة الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية ووضعها في منظومة المعلومات الخاصة بالتربة (SISOL-SINEAU)،
- متابعة دراسة تقييم جهاز الإرشاد والتكوين المهني في مجالي الفلاحة والصيد البحري: تم تنظيم ورشة عمل وطنية لعرض ومناقشة النتائج النهائية لدراسة تقييم جهاز التكوين المهني والإرشاد في مجالي الفلاحة والصيد البحري المنجزة من قبل مكتب الدراسات «A.C.C» وتمحورت الورشة حول ثلاثة أهداف رئيسية:

  - تقييم جدوى وفاعلية جهاز الإرشاد والتكوين وخطط التنمية.
  - تحسين آليات التعامل ومنهجيات التدخل والتأطير في مجال الإرشاد والتكوين.
  - إعادة توزيع المهام بين كافة المتدخلين في منظومة الإرشاد والتكوين.

- المصادقة على تقارير المرحلة الأولى من الدراسة الإستشرافية لقطاع الصيد البحري وتربية الأسماك التي انطلقت منذ أفريل 2012 وذلك بتاريخ 2014/12/04 والإنطلاق في إنجاز المرحلة الثانية والأخيرة والمتمثلة في إبراز إمكانيات تطوير القطاع وتأهيله وإعادة هيكلته وكذلك وضع مخطط عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- استكمال الدراسة حول "واقع وآفاق ترويج منتوج النساء المقيمات بالريف من أجل استنباط الطرق الكفيلة بتجميعهن ضمن هياكل مهنية تؤمن لهن ترويج منتوجاتهن" المنجزة من طرف المركز الوطني للدراسات الفلاحية بوزارة الفلاحة وتقديم نتائجها خلال ورشة عمل نظمت للغرض،
- دراسة مراجعة سياسات تعريفة مياه الري بالمناطق السقوية العمومية الممولة عن طريق البنك الألماني للتنمية : تم خلال سنة 2014 إعداد الخطوط المرجعية لإنجاز دراسة لمراجعة سياسات تعريفة مياه الري داخل المناطق السقوية العمومية وإتمام كل

الإجراءات المتعلقة بإعلان طلب العروض وإعداد القائمة المضيقة لمكاتب الدراسات. وقد حددت مدة إنجاز الدراسة بـ 18 شهرا وبكلفة جملية تقدر بـ 578 ألف أورو.

ب-الإحصائيات الفلاحية:

تولت المصالح الإحصائية بالإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بالتعاون الوثيق مع الدوائر الإحصائية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خلال سنة 2014 إنجاز مختلف الإستقصاءات الفلاحية المدرجة بالبرنامج السنوي للإحصائيات الفلاحية وذلك في إطار منظومة الإحصاء الفلاحي وقد شملت الإنجازات التالية :

- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بمتابعة الموسم الفلاحي 2013 – 2014 والذي يهتم أساسا بدراسة استعمالات الأراضي خلال الموسم وتعداد القطيع المنتج وتعداد اليد العاملة الفلاحية.
- ❖ إنجاز الاستقصاء حول المناطق السقوية المكثفة لسنة 2014 والذي يهدف إلى الحصول على معلومات محينة حول استعمالات الأراضي وإنتاج أهم الزراعات داخل المناطق السقوية الخاصة و العمومية.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج الحبوب عن طريق القيس الموضوعي للموسم الفلاحي 2013 – 2014.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج زيتون الزيت 2013-2014.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج البطاطا الآخر فصلية للموسم الفلاحي 2013 – 2014.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج البطاطا الفصلية للموسم الفلاحي 2013 – 2014.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج الطماطم الفصلية للموسم الفلاحي 2013 – 2014.
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج التمور و تحيين تعداد النخيل حسب مختلف أصناف التمور و مختلف أصناف الواحات للموسم الفلاحي 2013 – 2014.

- ❖ إعداد الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية لسنة 2012.
- ❖ إعداد تقرير إحصائيات حول التجارة الداخلية: جمع المعلومات حول كميات وأسعار الخضر و الغلال بأسواق الجملة بمراكز الولايات و جمع المعطيات الخاصة بالذبائح المراقبة في جميع المسالخ البلدية لسنة 2013.
- ❖ الإجابة عن جميع الاستمارات الخاصة بجمع الإحصاءات الزراعية لمختلف الهياكل الدولية لسنة 2013 (FAO, INS, MEDSTAT).
- ❖ تنظيم دورة تكوينية في استعمال الجغرفة الرقمية لفائدة إطارات الإحصاء على المستوى المركزي وأغلبية الدوائرالجهوية للإحصاء بمركز الاستشعار عن بعد بالعوينة بسنة 2014.
- ❖ تنظيم دورة تكوينية في استعمال برمجيات التحاليل (SPSS) لفائدة إطارات الإحصاء على المستوى المركزي وأغلبية الدوائرالجهوية للإحصاء سنة 2013.
- ❖ المشاركة في ورشة عمل حول التقدير المبكر لصابة الحبوب بالمغرب سنة 2014.
- ❖ التحضير لإنجاز مشروع استقصاء حول تقدير كلفة إنتاج الحبوب على المستوى الوطني سنة 2014.
- ❖ الإعداد لإنجاز التعداد العام الفلاحي بما سيمكن من تحيين وتدقيق المعطيات وبالتالي تشخيص أفضل لهياكل الإنتاج الفلاحي وخصوصياته قصد وضع برامج ومشاريع أكثر تلاءما على المستويين المحلي والجهوي.

3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع :

1.3- الاستثمارات

يقدر الحجم الجملي للاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2014 بحوالي 1296 مليون دينار مقابل 1322 مليون دينار تم إنجازها خلال سنة

2013، وهي بذلك تكون قد سجلت تراجعا بنسبة 2 % مقارنة مع سنة 2013. وتمثل هذه الاستثمارات 7% من قيمة الاستثمارات الجملية في الاقتصاد الوطني.

وتتوزع هذه الاستثمارات بين القطاعين العمومي والخاص بنسب 33% و67% على التوالي. وقد تطورت هذه الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة طبقا للجدول التالي:

تطور الاستثمارات الفلاحية بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون دينار

2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	
429.2	533.9	628.4	484.3	410.2	الاستثمارات العمومية
867.1	788.1	669.4	574.7	624.4	الاستثمارات الخاصة
1296.3	**1322**	**1297.8**	**1059**	**1034.6**	**الجملة**

- الاستثمارات العموميَة :

سجلت الاستثمارات العموميَة في قطاع الفلاحة والصَيد البحري خلال سنة 2014 تراجعا بنسبة 19.6% حيث بلغت 429.2 م د مقابل 533.9 م د تم تسجيلها خلال سنة 2013، ويعود هذا التراجع خاصة لانخفاض حجم استثمارات المشاريع الفلاحية المندمجة والمشاريع الموجهة للري الفلاحي بسبب استكمال بعض مشاريع السدود الكبرى وإلى تعطل انجاز بعض المشاريع الفلاحية الناتجة عن عدة أسباب منها الإجتماعية والفنية والعقارية والمالية والمتعلقة بخدمات المقاولات.

ويبين توزيع الاستثمارات العموميَة حسب الأنشطة أنَ الري الفلاحي رغم تراجع حجم استثماراته فإنه قد استقطب أعلى نسبة من الاستثمارات العموميَة حيث بلغ حجم استثماراته حوالي 161م.د أي ما يعادل 37% من جملة الاستثمارات في القطاع العمومي.

من ناحية أخرى، شهدت الاستثمارات العمومية في مجال الآلات الفلاحية والإنتاج النباتي وتربية الماشية تطورا بنسب بلغت على التوالي 83% و71% و17%. إلا أن بعض

الأنشطة الأخرى شهدت تراجعا على غرار الري الفلاحي ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والدراسات والبحوث والإرشاد بنسب 40% و42% و10%على التوالي.

توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات

الوحدة: مليون دينار

	2013	**2014**	**%التطور**
مياه و ري فلاحي	265.7	160.5	**-39.6**
تربية ماشية	17.7	20.8	**+17.5**
الصيد بحري	17.2	16.4	**-4.5**
الآلات فلاحية	3	5.5	**+83.3**
الإنتاج النباتي	4.5	7.6	**+71.3**
الدراسات و البحوث والإرشاد	18	16.2	**-10.3**
الغابات	75.6	78.2	**+3.5**
المحافظة على المياه و التربة	60.1	60.8	**+1.16**
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	25.7	14.8	**-42.1**

- الاستثمارات الخاصَة :

بلغت الاستثمارات الخاصَة في قطاع الفلاحة والصَيد البحري خلال سنة 2014 حوالي 867 م.د وهو ما يمثل 67% من الحجم الجملي للاستثمارات مقابل 788م.د تم إنجازها خلال سنة 2013 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 10%. ويعود هذا التطور إلى الإقبال المكثف على الاستثمار خاصة في مجال تربية الدواجن، وإلي ارتفاع عدد شركات الإحياء الذي بلغ حوالي 22 شركة، وقد تحصل بعض الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية ضمن القائمة 34 على مقررات إسناد الإمتيازات.

أما الاستثمارات الخاصة من صنفي ب وج المصادق عليها للانتفاع بامتيازات الدولة في نطاق مجلة التشجيع على الاستثمار، فقد بلغت خلال سنة 2014 حوالي622.3 م.د.

وبهدف دفع الإستثمار الفلاحي الخاص والقدرة التشغيلية للقطاع، تم خلال سنة 2014 الشروع في تطبيق إستراتيجيات جهوية تتواصل إلى أفق 2020 لدفع الإستثمار الفلاحي الخاص من خلال العمل على تحسين مناخ الإستثمار بالنظر لما تزخر به مختلف الجهات

من ثروات طبيعية ومن مكامن استثمار بالنسبة للمجالات التقليدية ذات العلاقة بالأمن الغذائي والمجالات الواعدة والمجددة التي تساهم في تطوير الصادرات من المنتجات الفلاحية.

2.3- القروض

بلغت جملة القروض الموسمية المسندة للزراعات الكبرى لموسم 2014/2013 حوالي 61.5 مليون دينار لفائدة 3278 منتفع مقابل 53.3 م د ولفائدة 3113 منتفع خلال موسم 2013/2012 و49.3 م د ولفائدة 3107 منتفع خلال موسم 2011 /2012. هذا وتمت مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى خلال سنة 2013 بزيادة بحوالي 10% قصد ملاءمتها مع تطور تكاليف مستلزمات الإنتاج المتمثلة خاصة في الزيادة في اليد العاملة والميكنة الفلاحية على مستوى الحراثة والحصاد نتيجة لتطور أسعار المحروقات والأسمدة .

وفي نفس السياق ولضمان الإنطلاق في تمويل الموسم في أحسن الظروف أقرت الحكومة الإجراءات التالية :

- ✓معالجة مديونية القطاع الفلاحي : حيث بلغت الجدولة في نطاق إجراءات قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى غاية 2014/12/31 كما يلي : خلاص كامل الدين : 2126 فلاح بمبلغ 8.2 م د (7.1 أصل دين و1.1 م د فوائض) وبلغت جملة الفوائض المتخلي عنها 6 م د. بينما بلغت الجدولة : 835 فلاح بمبلغ أصل دين 7 م د و2.9 فوائض تعاقدية و2.0 م د فوائض تأخير.
- ✓التخلي عن الديون : تنفيذا للفصل عدد 79 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلق بالإعفاء من المبالغ المستحقة أصلا وفائضا بعنوان جملة القروض الفلاحية التي لا تفوق من حيث الأصل 5 آلاف دينار للفلاح الواحد أو البحار الواحد والتي سجل في شأنها ديون غير مستخلصة قبل 31 ديسمبر2012، تم القيام إلى موفى شهر ديسمبر 2014 بعقد العديد من

الجلسات مع الأطراف المعنية وإحداث لجان في الغرض. وتبعا لذلك تم تسجيل 4837 مطلب من قبل البنوك (منها 3307 من البنك الوطني الفلاحي و1419 من البنك التونسي للتضامن و111 من بنك الإسكان) وعقد 34 جلسة من قبل اللجان الجهوية الفنية بـ 18 ولاية و دراسة 2461 ملف من قبل اللجان الجهوية الفنية والموافقة على 1601 مطلب بقيمة حوالي 3.2 مليون دينار ورفض 181 مطلب بسبب عدم استجابتهم للشروط المطلوبة وإرجاء 679 مطلب قصد استكمال المعطيات الضرورية.

- ✓متابعة تنفيذ مشروع مجابهة التغيرات المناخية بالإعتماد على المعطيات المناخية والذي يهدف إلى بعث صندوق ضمان ضد الجفاف لأكبر عدد ممكن من المنتجين بمناطق الحبوب وذلك باسترجاع نسبة من مصاريف الزراعات أو نسبة من النقص في الإنتاج عند حصول الجفاف.
- ✓متابعة تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية مثل الفيضانات وحجر البرد (التي أضرت بالفلاحة سنوات 2011 و2012) والجفاف (سنة 2013) والرياح سنة 2014.
- ✓خلال سنة 2014 شهدت ولايات المنستير وتوزر وقبلي والقيروان والكاف والقصرين وقابس والمهدية وباجة ومنوبة وبنزرت وسيدي بوزيد وسوسة وزغوان وصفاقس ونابل هطول أمطار غزيرة مصحوبة بحجر البرد وفي بعض المناطق برياح قوية خلفت أضرار متفاوتة على مستوى البنية الأساسية والإنتاج النباتي والحيواني إذ تراوحت نسبة الأضرار في هذه المناطق بين 10 و100 % على مساحة فاقت السبعين ألف هكتار (حبوب، أعلاف، زياتين، خضروات...) بالإضافة إلى البيوت المحمية ونفوق 770 رأس ضأن. ليرتفع المبلغ الجملي للأضرار إلى ما يفوق 63.5 مليون دينار دون إحتساب الأضرار على البنية الأساسية.

وقصد إعانة الفلاحين المتضررين من العواصف التي أضرت بهياكل البيوت المحمية والنخيل بولايات المنستير و قبلي و توزر خلال شهري مارس و ماي 2014 ، تم الترخيص باستعمال وفورات لدى ولاية المنستير بـ 230 ألف دينار لإعانة الفلاحين المتضررين و فتح

إعتمادات إضافية بـ 360 ألف دينار لإعانة الفلاحين المتضررين في نفس الفترة و بنفس الأضرار بولايتي توزر و قبلي كما تم أخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأضرار التي لحقت البنية الأساسية العمومية بولايتي قابس و قبلي.

3.3- تنفيذ ومتابعة المشاريع والبرامج التنموية:

المشاريع:

تم تنسيق ومتابعة إنجاز 35 مشروع ممول بقروض خارجية منها 29 مشروع متواصلة و6 مشاريع جديدة بصدد الانطلاق بكلفة جملية قدرها 2885,7 م.د وتساهم مختلف البنوك والصناديق في تمويلها على النحو التالي:

- ✓ البنك الافريقي للتنمية (5 مشاريع بكلفة 413,1 م.د)،
- ✓ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(5 مشاريع بكلفة 705,98 م.د)،
- ✓ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (5 مشاريع بكلفة 596.6 م.د)،
- ✓ الوكالة الفرنسية للتنمية (4 مشاريع بكلفة 276.92 م.د)،
- ✓ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (3 مشاريع بكلفة 184 م.د)،
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية (2 مشاريع بكلفة 77.8 م.د)،
- ✓ البنك الألماني للتنمية (5 مشاريع بكلفة 170.79 م.د)،
- ✓ الصندوق السعودي للتنمية (2 مشاريع بكلفة 67.7 م.د)،
- ✓ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (4 مشاريع بكلفة 199,4 م.د)،
- ✓ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1 مشاريع بكلفة 78.2 م.د)،
- ✓ صندوق أبوظبي للتنمية (2 مشاريع بكلفة 36,8 م.د).

وتهدف هذه المشاريع إلى ترفيع مستوى عيش المنتفعين ورفع العزلة عنهم وإدماجهم في الدورة الاقتصادية وذلك عبر :

- ✓تنمية وتحسين التصرف في الموارد الطبيعية المختلفة من مياه وتربة وموارد غابية ورعوية.

✓تحسين البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بفتح المسالك والتزويد بالماء الصالح للشراب.

✓تحسين الطاقة الإنتاجية عبر تعبئة واستغلال الموارد المائية وإحداث المناطق السقوية وغراسة الأشجار المثمرة.

✓خلق ديناميكية اقتصادية عبر استخدام المقاولات الصغرى وإحداث مشاريع خصوصية صغرى لفائدة الشبان والفتيات.

وقد تم خلال سنة 2014 متابعة إنجاز المشاريع المتواصلة وذلك بالتنسيق مع وحدات إنجاز المشاريع والأطراف المتدخلة والممولين كما تم التنسيق للتمديد في مدة إنجاز المشاريع التي كان متوقع إنتهاء أشغالها سنة 2014 و ذلك عبر :

- إعداد برنامج إنجاز الصفقات لكل مشاريع حسب اجراءات الممولين،
- متابعة فتح الاعتمادات الخاصة بالمشاريع،
- متابعة ملفات طلبات العروض مع الممول للحصول على الموافقة لانجازها،
- متابعة تنفيذ عناصر المشاريع على المستوى الجهوي والمركزي،
- القيام بزيارات ميدانية مع المموّلين لمتابعة تنفيذ عناصر المشاريع،
- متابعة الاستخلاص على القروض الخارجية والهبات بالتنسيق مع البنك المركزي والمموّلين،
- عقد جلسات اللجان الوطنية لمتابعة المشاريع،
- إعداد برامج عمل المشاريع بالنسبة لسنة 2015،
- التنسيق مع مصالح المراقبة المالية بخصوص عمليات المراقبة السنوية للمشاريع ومتابعة تنفيذ توصياتها،
- عقد جلسات المتابعة وورشات العمل،
- انتداب الخبراء ومتابعة بعثاتهم الميدانية،
- تركيز منظومة التقييم والمتابعة لمشاريع التنمية الفلاحية المندمجة،
- تنفيذ الشروط العملية للتمويل من ضمنها إعداد التقارير النصف سنوية والسنوية وتقارير المراقبة المالية،
- متابعة مهمات الممولين للوقوف على مدى تقدم إنجاز المشاريع،

- متابعة الإنجازات المالية والبيئية والإجتماعية في إطار الإلتزامات التعاقدية والقانونية مع الممولين.

وفي نفس السياق شاركت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية في المفاوضات المتعلقة باتفاقية تمويل كل من:

- مشروع التنمية الرعوية والمنظومات المصاحبة بمدنين مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية قابس مع البنك الإفريقي للتنمية،
- هبة من البنك الإفريقي للتنمية للقيام بالدراسات التحضيرية للانطلاق مشروع المسالك الفلاحية،
- هبة من البنك الإفريقي للتنمية للقيام بالدراسات التحضيرية للانطلاق مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية زغوان.

كذلك الاستعداد لتوفير التمويلات اللازمة للمشاريع الجديدة وخاصة منها مكونات البرنامج الوطني لتأمين التزود بمياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات ومشروع تحلية مياه البحر بصفاقس.

وفي إطار المشاركة في الإعداد للمؤتمر الاقتصادي لأصدقاء تونس «Startup democracy » الذي تم عقده في 8 سبتمبر 2014 تمت المشاركة في أعمال اللجنة المكلفة بدراسة المشاريع المقترحة للتمويل والمحدثة صلب رئاسة الحكومة كما تم التنسيق على مستوى الوزارة بين المصالح والإدارات الفنية لضبط قائمة المشاريع ذات الأولوية والجاهزة للتمويل.

البرامج:

أ- الإنتاج النباتي:

- ❖ تم تأمين احتياجات موسم حصاد وتجميع الحبوب من قطع غيار وتل وأكياس وغيرها من المستلزمات وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية سواء بالتزويد أو بالتوزيع،
- ❖ ضبط برامج إرشادية لفائدة مزارعي الحبوب قصد توفير التأطير والإحاطة اللازمة لهم في مختلف مراحل الموسم ومساعدتهم على إنجاز البرامج المضبوطة بالنجاعة المرجوة،
- ❖ مزيد تحسيس الفلاحين بضرورة اعتماد الخارطة الفلاحية الخاصة بكل ولاية وتجنب زراعة الحبوب في المناطق الهامشية والغير المؤهلة لها مع التشجيع على التوسع في زراعة الشعير والتريتيكال في المناطق الملائمة.
- ❖ مزيد تعريف الفلاحين بأهمية التداول الزراعي وإبراز تأثيره الإيجابي على تحسين مردودية الحبوب والحد من انتشار الأمراض وتدهور خصوبة الأرض،
- ❖ الترفيع في نسبة استعمال البذور الممتازة وتحسين جودة البذور المنتجة ذاتيا ومساعدتهم على التحكم في تقنيات البذر(الكثافة واستعمال آلات البذر...)،
- ❖ التحكم في تقنيات إنتاج الحبوب المروية والتأكيد على ضرورة تأمين انطلاقة طيبة لهذه الزراعة بضمان رية عند البذر،
- ❖ إعداد خطة للتوسع في الزراعات العلفية (النفلة والسلة) البقوليات (الفول المصري) وإدماجها في التداول الزراعي بمناطق الشمال من خلال دعم البذور المحلية بنسبة 30% على غرار بذور البرسم والفصة،
- ❖ تم التدخل للحماية الصحية لدى صغار الفلاحين ضد مرض الملديو في الزراعة الآخر فصلية للبطاطاعلى مساحة 1200 هك،
- ❖ التدخل لتكوين مخزون تعديلي من إنتاج البطاطا الفصلية حيث تم تكوين مخزون بحوالي 21582 طن مقابل إنجاز بـ 35435 طن خلال موسم 2013،

- ❖ المشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزية حول مختلف المواسم، خاصة منها البرامج المتعلقة بقطاع البطاطا والطماطم والخضر الورقية. وكذلك الإعداد لتزويد السوق من الخضر الأساسية خلال شهر رمضان،
- ❖ متابعة تجسيم خطة الزراعات المحمية المسخنة بالمياه الجيوحرارية حيث بلغت مساحات البيوت المسخنة المستغلة لموسم 2014/2013 حوالي 222 هك مقابل 224 هك خلال موسم 2013/2012،
- ❖ مواصلة دراسة ومراجعة كراس الشروط للبرتقال المالطي للوطن القبلي،
- ❖ تنفيذ برنامج نموذجي لاستعمال الحمأة في المجال الفلاحي بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الصحة ابتداء من سنة 2008 لمدة خمسة سنوات. ويعتمد هذا البرنامج على تركيز ضيعات مشاهدة لدى الفلاحين قصد مزيد التحكم في هذه العملية وتأطير كل المتدخلين و تقييمها قبل تعميمها على نطاق أوسع.
- ❖ ضبط برنامج إحداث الغراسات الجديدة للأشجار المثمرة وتحديد المتوفرات من المشاتل بكافة الولايات حيث تم إنجاز حوالي 7100 هك خلال الموسم 2014/2013 وحدد برنامج الغراسات الجديدة لموسم 2015/2014 بـ 7500 هك،
- ❖ تنفيذ البرامج التنموية للتمور والقوارص والأشجار المثمرة بتشريك كل الهياكل المتدخلة وضبط النقائص والإشكاليات المطروحة واقتراح برامج عمل للرفع في الإنتاجية وتحسين الجودة لمختلف المنتجات.

ب- الإنتاج الحيواني:

- ❖ تأمين مختلف عمليات التوريد من مواد أولية وملحقات ومستحضرات غذائية لتغطية حاجيات القطيع.
- ❖ توفير قوالب الفصة، وقدرت الكمية الموزعة بحوالي 5425 طن (مقابل 2240 طن خلال سنة 2013) بأسعار مدعمة بولايات الوسط والجنوب إضافة إلى ولايتي زغوان والكاف. وقد قدرت القيمة الجملية للدعم بحوالي

542.5 ألف دينار (مقابل 224 ألف دينار خلال سنة 2013)، علما وأنه تم تحديد الدعم في حدود 100 دينار للطن الواحد،

- ❖ تنشيط لجان فنية لتحيين الإنتاج الوطني من الألبان لسنة 2013 وتقديرات الإنتاج لسنة 2014. وبالإعتماد على المعطيات المتوفرة قدّر الإنتاج الوطني من الألبان سنة 2013 بحوالي 1175 مليون لترا وتوقّع تطوّر إنتاج الألبان لسنة 2014 بحوالي 3.6 % على الأقل ليبلغ 1218 مليون لترا،
- ❖ تحيين كراس الشروط المتعلق بتنظيم نشاط مراكز تجميع الحليب الطازج ونقله والتي تشتمل على 14 فصلا، فتمت المحافظة على 11 فصلا كما وردت بكراس الشروط وتحيين الفصول 2 و4 و6 و 21 من الكراس،
- ❖ إسناد الامتيازات الجبائية لعمليات توريد بيض التفريخ،
- ❖ الإنطلاق في إعداد مشروع أمر لتنظيم قطاع الدواجن ومنتوجاتها والنصوص التطبيقية التابعة له وذلك بعد التخلي نهائيا على نظام البرمجة والحصص. وفي هذا الاطار تم عقد عدة اجتماعات مع الإدارات المختصة والهياكل المعنية لتشريكها وأخذ رأيها في الموضوع،
- ❖ تم خلال سنة 2014 مواصلة العمل لتحيين الخطة الوطنية للنهوض بتربية الأراخي المؤصلة والمنتجة محليا مع تنشيط اللجنة الوطنية التي تعنى بالنهوض بقطاع الأراخي المؤصّلة، ومن خلال الجلسات المنعقدة في الغرض تم التطرق إلى عدة مواضيع من أهمها تحيين مراجعة عناصر الخطة الوطنية لتربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا وتحيين ومناقشة كراس الشروط المنظم لتعاطي نشاط تربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا والإتجار فيها.

ت- الصيد البحري:

بلغ الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك خلال سنة 2014 نحو 126 ألف طن مقابل 122 ألف طن لسنة 2013 أي بزيادة 3.2 % ، علما وأن المعدل السنوي خلال الفترة الممتدة بين 2004-2013 كان في حدود 109 ألف طن. ومما يلاحظ أن الزيادة

المقدرة بـ 4 آلاف طن في الإنتاج مقارنة بإنتاج سنة 2013 ترجع بالأساس إلى التطور الملحوظ في الإنتاج القاعي وهو مؤشر لايعكس تحسن وضع هذه المخزونات بقدر ما يفسر على استفحال مظاهر الصيد العشوائي المستهدفة لهذه المنتوجات خصوصا بالمناطق الساحلية قليلة العمق.

كما بلغت صادرات المنتوجات البحرية ومصبرات الأسماك خلال سنة 2014 حوالي 20.7 ألف طن بقيمة تناهز 294.4 مليون دينار، مقابل 21.4 ألف طن سنة 2013 بقيمة 285 مليون دينار. أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت حوالي 37.3 ألف طن بقيمة 121.6 م.د سنة 2013 مقابل 47.1 ألف طن بقيمة 128 م.د خلال سنة 2012.

وعملا بمنظومة التصديق على شهادة الصيد البحري لإثبات المصدر ومنع تصدير المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد الغير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تم خلال سنة 1014 التصديق على قرابة 4474 شهادة صيد بحري لتصدير حوالي 13.5 ألف طن من المنتوجات البحرية (65 % من مجموع الصادرات)، علما وأن عدد من المنتوجات البحرية لا يشملها نظام التصديق على شهادات الصيد على غرار التن الأحمر والقفالة والحنشة والمرجان الأحمر والإسفنج. أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت حوالي 38 ألف طن بقيمة 123 م د مقابل 37.3 ألف طن بقيمة 122 م د خلال سنة 2013.

ومن ناحية أخرى، تواصلت الجهود الرامية إلى الحد من الصيد العشوائي بخليج قابس وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الحمائية التالية :

- مواصلة العمل بمنوال نظام الراحة البيولوجية للسنة السادسة على التوالي (2009-2014) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر 2013،
- إعداد مشروع نص تطبيقي (قرار) للقانون المتعلق بتجهيز وحدات الصيد البحري بأجهزة طرفية لمتابعة أنشطتها بواسطة الأقمار الصناعية،

- مواصلة تنفيذ مشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الإصطناعية للحد من ممارسة الصيد العشوائي.

وللإحاطة بالصيادين البحريين، أفضت دراسة الملفات الواردة على مصالح وزارة الفلاحة إلى إسناد :

- 35 دفتر مهني لفائدة بحارة تونسيين يعملون في الخارج،
- 25 مؤهل لقيادة مراكب الصيد البحري وتجهيزاتها الدافعة لفائدة خريجي مؤسسات التكوين في الصيد البحري،

ولتدعيم قدرات إستغلال الصيد البحري، تواصل سنة 2014 التقدم في إنجاز السجل الوطني لأسطول الصيد البحري، والذي يضم البيانات الفنية المحينة المتمثلة في المراكب ذات طول يفوق 15 مترا، ومراكب تتجاوز حمولتها 5 طن. مع الشروع في بلورة قاعدة بيانات (Access) تربط الأسطول برخص الصيد والإنتاج حسب كل خرجة بحرية. كما ساهمت تربية الأحياء المائية خلال سنة 2014 بحوالي 10 % من الإنتاج الجملي للصيد البحري وبـ 22 % من قيمته.

4- الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي:

تميز الموسم الفلاحي 2013-2014 بظروف مناخية طيبة، حيث تجاوزت الأمطار المسجلة المعدلات العادية للفترة وذلك على مختلف الجهات الطبيعية للبلاد باستثناء مناطق الشمال الشرقي والجنوب. وقد تراوح النقص بين 31% بالجنوب الغربي و14 % بالجنوب الشرقي و5% بالشمال الشرقي.

كما تجاوزت حصيلة الأمطار المسجلة خلال موسم 2013-2014 تلك المسجلة خلال موسم 2012- 2013 وذلك على كامل الجهات الطبيعية للبلاد باستثناء منطقة الشمال الشرقي (95% مقابل 104 % من المعدل العادي للفترة).

وتقدر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2014 بالأسعار الجارية، بحوالي 7233 مليون دينار مقابل حوالي 6682 م.د تم تحقيقها خلال سنة

2013. وبذلك تكون نسبة النمو للقطاع في حدود 3% مقابل نسبة نمو سلبية بـ 3.9% تم إنجازها خلال سنة 2013.

وتأتي هذه النسبة خاصة بفضل التطور الهام لصابة الحبوب التي بلغت حوالي 23.2 مليون قنطار مقابل حوالي 13 مليون قنطار تم إنتاجها خلال سنة 2013، مسجلة بذلك تطورا هاما بنسبة 79%.

وبخصوص قطاع الأشجار المثمرة، فقد بلغ إنتاج زيتون الزيت 350 ألف طن مقابل 1.1 مليون طن تم إنتاجها خلال سنة 2013 (وهو ما يعادل 70 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 220 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2013 مسجلا بذلك تراجعا هاما بنسبة 68%)، بينما سجلت بقية الغلال نسب نمو متفاوتة حيث تطور إنتاج القوارص وعنب الطاولة بنسب 7.6% و3.8% على التوالي، كما تطور إنتاج اللوز بنسبة 28% بعد التراجع الهام الذي سجله خلال سنة 2013 بسبب قلة الأمطار. أما إنتاج الإجاص فقد واصل تراجعه للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفض مستوى الإنتاج بنسبة 65%، وذلك بسبب تأثره بآفة اللفحة النارية.

وبالنسبة للخضروات سجل إنتاج الطماطم تطورا هاما بنسبة 27% بعد التراجع الذي عرفه خلال سنة 2013، كما تطور إنتاج الدلاع والبطيخ بنسبة 4% بينما استقر إنتاج كل من البطاطا والفلفل والبصل في مستوى سنة 2013.

أما بخصوص قطاع تربية الماشية، فقد سجل إنتاج اللحوم الحمراء الحية تطورا بنسبة 1.3% متأتية بالخصوص من تطور إنتاج لحوم الأبقار، كما تطور إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 5.5%، كما شهد إنتاج الألبان والبيض تطورا بنسب 3.7% و8% على التوالي.

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2014 تراجعا في نسبة تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت حوالي 60 **%** مقابل 68.6 **%** خلال نفس الفترة من سنة 2013، ويعزى هذا إلى التقلص الهام في قيمة الصادرات بنسبة 15.7 **%** بفعل تراجع محاصيل زيت الزيتون خلال الموسم المنقضي، مع الملاحظ أنه دون اعتبار عائدات زيت الزيتون تكون قيمة الصادرات قد تقلصت بنسبة 3 **%** فقط. وتجدر الإشارة أن الواردات قد سجلت تراجعا بنسبة 3.3 **%**،علما وأن العجز المالي للميزان التجاري الغذائي قد بلغ 1380.5 مليون دينار مقابل 1113.69 م د سنة 2013 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 24 **%**.

5. النهوض بالجودة ودفع التصدير:

أ- النهوض بالتصدير

إن إنفتاح الأسواق وتحرير المبادلات الخارجية وحرص البلاد التونسية على إدماج اقتصادها في المحيط العالمي، بات يفرض النهوض بالإنتاج والتحكم في الإنتاجية بما يستجيب لمقتضيات التنافسية ومواصفات الجودة والسلامة للمنتجات الفلاحية وتنظيم عملية الإنتاج على أساس التصدير في جميع مراحلها أخذا بعين الإعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة. وتجاوبا مع هذه الأهداف تواصل العمل على تهيئة المناخ العام في هذا السياق واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها بالخصوص :

- تواصل تنفيذ المشروع التونسي الفرنسي لتنمية العلامات الجغرافية للمنتجات الفلاحية الذي يشمل دراسة ثلاث منتجات فلاحية وهي (بيان المصدر لرمان قابس، بيان المصدر لدقلة النور بولايات قبلي وتوزر، بيان المصدر لزيت زيتون تبرسق). وقد انطلق التنفيذ الفعلي لهذا المشروع خلال شهر جويلية 2012 ليتواصل بإعتبار التمديد الجديد في فترة المشروع إلى غاية جوان 2017 حيث تم تكوين فريق العمل وبلورة المكونات الأساسية للمشروع والذي يهدف بالأساس :

✓ تثمين المنتجات المحلية القابلة للتصدير من خلال تعزيز العلاقة بين النوعية والمنشأ،

- ✓ تطوير الصادرات تحت علامات الجودة المميزة،
- ✓ التنمية المحلية حول هذه المؤشرات الجغرافية،
- ✓ التكوين في هذا المجال،
- ✓ تسهيل تصدير المنتوجات الفلاحية التي يتوفر فيها فائض إنتاج وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعات التقليدية (جلسة عمل وزارية بتاريخ 18 أفريل 2014) حيث تم دعم نقل منتوج البطاطا المصدرة للبلدان الإفريقية والأوروبية بـ90 مليم وبـ 100 مليم/كلغ بالنسبة للتصدير الموجه إلى السوق الروسية. رفع الترخيص المسبق لتصدير بيض الاستهلاك، وقد تم إلى غاية 23 أكتوبر 2014 تصدير حوالي 8.5 مليون بيضة إلى القطر الليبي وحوالي 2.34 مليون بيضة خلال شهر نوفمبر 2014 و4.12 مليون بيضة خلال شهر ديسمبر. وفي نفس السياق تم خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 رفع الترخيص المسبق عند التصدير على حوالي20 طن من لحوم الدجاج خاصة خلال فترات ذروة الإنتاج (نوفمبر – ديسمبر)،

- تواصل تنفيذ المشروع التونسي الإيطالي لبلدان الجوار للمحافظة على الأنواع المحلية للعنب وتطويرها (DIVIN) إلى غاية موفى شهر ماي 2015 بالتعاون مع الشركاء التونسيين (المعهد الوطني للبحوث الزراعية ومركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية) إلى جانب الشركاء الإيطاليين. ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى :

- ✓ تطوير منظومات الإنتاج الإقتصادية في ميدان الصناعات الغذائية وخاصة في مجال كروم التحويل ومنتجاتها من الخمور،
- ✓ تطوير فرص الإستثمار بتونس في ميدان الكروم،

- ✓ نقل التكنولوجيا لتطوير قدرات المنتجين قصد الرفع في الإنتاجية وتحسين الجودة،
- ✓ القيام بحملات تحسيسية لفائدة المنتجين الإيطاليين والتونسيين حول التقنيات الحديثة لتطوير المعارف والخبرات
- ✓ إرساء خطة متكاملة لدفع الإستثمارات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

- تنويع الأسواق لصادرات القوارص وعدم الإقتصار على السوق الفرنسية،
- تواصل تنفيذ المشروع التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية و المحلية للأسواق (PAMPAT) والذي يهدف بالأساس إلى:

- ✓ تيسير نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق الداخلية والأسواق الخارجية وتطوير قدرتها التنافسية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المتدخلين في القطاعات المستفيدة في المشروع عبر ضمان دخل أفضل للفلاح و توفير فرص العمل (تين دجبة – الهريسة – التين الشوكي)،
- ✓ تقديم المساعدة لهياكل المساندة قصد تثمين المنتجات الفلاحية الحاملة لعلامة الجودة الخصوصية المرتبطة بالمنشأ بما فيها المنتجات التقليدية و المنتجات البيولوجية.

وفي إطار النهوض بقطاع الفلاحة البيولوجية تم خلال سنة 2014 إتمام الدراسة التي انطلقت خلال سنة 2013 والتي مكنت من تشخيص 05 مناطق نموذجية حسب الطبقات المناخية وترتيب 256 معتمدية حسب قابليتها للتحول إلى النمط البيولوجي وتحديد 15 معتمدية ذات أولوية في هذا المجال. كما اقترحت الدراسة برنامجا تنفيذيا للتحويل الكلي لهذه المناطق إلى مناطق بيولوجية مندمجة تضم الجانب الفلاحي والبيئي والإقتصادي والسياحي والثقافي والإجتماعي. ويتم حاليا التعريف بنتائج الدراسة والبحث على مصادر لتمويل البرنامج التنفيذي.

ومن ناحية أخرى وقصد إضفاء أكثر نجاعة ومصداقية لقطاع الفلاحة البيولوجية عبر نظام المراقبة والإسترسال، تم استكمال تطبيق توصيات المفوضية الأوروبية، المنبثقة عن مهمة التدقيق التي قامت بها بتونس من 26 نوفمبر إلى 07 ديسمبر 2012، من خلال رفع النقائص المتعلقة بمنظومة المراقبة والإسترسال، وقد ثمن الجانب الأوروبي الإصلاحات المنجزة ضمن اللائحة الأوروبية عدد 1544 بتاريخ 14 جوان 2014، وتم تمديد الإعتراف الأوروبي بتونس كبلد منتج ومصدر للمنتجات البيولوجية. كما تم تحيين بعض النصوص التشريعية المنظمة للقطاع وجعلها أكثر تلائما مع التشريع الأوروبي.

وفي نفس السياق، خضعت المصالح البيطرية بالوزارة خلال سنة 2014 إلى مهمة تدقيق من طرف خبراء ديوان الأغذية والبيطرة التابع للاتحاد الأوروبي، وأفضى التقييم إلى الحفاظ على ترسيم بلادنا ضمن قائمة البلدان المصدرة لمنتجات الصيد البحري إلى الفضاء الأوروبي. إضافة إلى القيام بمراقبة عمليات توريد وتصدير وعبور الحيوانات والمنتجات من أصل حيواني بالنقاط الحدودية للبلاد التونسية وذلك طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية المنجزة في الغرض والشروط الصحية المحددة بالإتفاق بين المصالح البيطرية الرسمية التونسية ونظيراتها بالدول الموردة أو المصدرة بالإعتماد على بيانات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (OMS) قصد المحافظة على صحة الإنسان والحيوان من الأمراض والمخاطر الصحية العابرة للحدود عند ممارسة التجارة الدولية للحيوانات والمنتجات ذات أصل حيواني. كما تساهم المراقبة الصحية البيطرية عند التصدير في إنجاح عمليات ترويج الحيوانات والمنتجات الحيوانية التونسية بالأسواق الخارجية.

ب- حماية و مراقبة جودة المنتجات الفلاحية :

تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية مراقبة الإرساليات المعدة للتصدير لضمان ثقة الحريف والبلد المورد وذلك بتوفير كل ضمانات الجودة من حيث خلو كافة الإرساليات من الآفات الضارة، هذا بالإضافة إلى التدقيق والمراقبة المستمرة في الإرساليات النباتية المعدة للتصدير على مدار السنة، حيث تم إجراء مايعادل 35000 عملية مراقبة. كما تتم عمليات التحاليل

المخبرية للأمراض والآفات الحجرية للتأكد من سلامة النباتات والمنتجات النباتية المعدة للتصدير أو التوريد من حيث خلوها من الأمراض والآفات الحجرية، بالإضافة إلى الكشف عن الآفات والأمراض الدخيلة قصد تطبيق برامج المكافحة والإستئصال عبر العديد من التحاليل المخبرية طبقا للمعايير الدولية، حيث تم إنجاز حوالي 51097 تحليل مخبري للعينات. هذا بالإضافة إلى التسجيلات والإحصائيات الضرورية لجميع التحاليل التي تم إنجازها والقيام بعملية التدقيق للأعوان والمشاركة في الإختبارات الدولية.

وقد شهدت التحاليل المخبرية تطورا ملحوظا لعام 2014 مقارنة بالسنة الفارطة، حيث بلغ مجموع مطالب التحليل خلال سنة 2014 حوالي 840 طلب تتضمن 51097 تحليل، مقابل 793 طلب تتضمن 35000 تحليل لسنة 2013، ويرجع ذلك للتطور في عدد الواردات والصادرات (مدخلات ومنتجات فلاحية)، بالإضافة إلى ظهور بعض الأمراض الحجرية الجديدة.

وفي مجال تكوين المهنيين في المجالات المتعلقة بالنهوض بجودة المنتجات وإرساء ثقافة الجودة والتصدير لدى المؤسسات التونسية المشاركة وخاصة منهم الذين يرغبون في توجيه إنتاجهم نحو التصدير وتطوير علاقات الشراكة، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بتكوين حوالي 160 مستثمر فلاحي في مجال الفلاحة والتحويل الأولي من خلال تنظيم دورات تكوينية نذكر منها بالخصوص:

- دورة تكوينية حول مرجعية الممارسات الفلاحية الجيدة GLOBALGAP لفائدة حوالي 40 مستثمر،
- دورة تكوينية حول نظام السلامة الغذائية ISO22000 لفائدة حوالي 35 ناشط في مجال التحويل الأولي المندمج بولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وزيارة ميدانية لمشروع نموذجي لمركزية ألبان الشمال DELICE بمنطقة بوسالم من ولاية جندوبة.

أما على صعيد الحملات الوطنية لحماية النباتات والصحة الحيوانية فقد تم إنجاز العمليات التالية خلال سنة 2014:

*** حماية النباتات :**

❖ **مكافحة سوسة النخيل الحمراء :**

- تفعيل قرار المكافحة الإجبارية الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2012،
- المكافحة الكيميائية بالرش والحقن: حيث تم تعميم المداواة بالحقن ليشمل حوالي 27300 من النخيل المتواجد في تونس العاصمة والأحواز وسكرة، ومداواة 5000 شجرة بالرش،
- تركيز 400 مصيدة مقابل 130 مصيدة خلال سنة 2013،
- الإستكشاف وتحديد مواقع النخيل بالرقمنة الجيوغرافية: حيث تم تسجيل إصابات حديثة في كل من منطقة رادس وبرج السدرية ورواد،

❖ **مقاومة مرض التدهور السريع على القوارص :**

- معاينة 494 مستغلة ورفع 10227 عينة حيث أثبتت نتائج التحاليل عن وجود 1005 إصابة موزعة بكل من منطقة منزل بوزلفة بنسبة إصابة 15 % وبني خلاد بنسبة إصابة 8 % وسليمان بنسبة إصابة 9 % كما تم قلع وإتلاف 600 شجرة من جملة 1248 إصابة مستكشفة أي بنسبة إنجاز تقارب 48 % ، بالإضافة إلى توزيع كمية من المبيدات على الفلاحين لمداواة مساحة 400 هك لمكافحة الناقل للفيروس، مع إقتناء 10 مصائد من قبل مخبر الحجر الزراعي لتركيزها في المناطق المصابة لتحديد أنواع وكثافة حشرات الناقلة المتواجدة فيها، كما تم توزيع 800 معلقة فنية على الفلاحين وتنشيط يوم إعلامي حول مرض التدهور السريع.

❖ **مكافحة مرض إصفرار الطماطم:**

• تم تكثيف المعاينات الميدانية للكشف عن الضيعات المصابة ، وتم رفع 22 عيّنة أثبت خلوّها من فيروس إصفرار الطماطم. كما تمّ التركيز على الإرشاد والتكوين من خلال القيام بـ 03 أيام تحسيسية.

❖ **الكشف عن ذبابة القرعيات:**

• المحافظة على الإنتاج الوطني للقرعيات وذلك من خلال تحديد التوزيع الجغرافي للحشرة والحدّ من إنتشارها، حيث تمّ رفع 15 عينّة أثبت فيها وجود حشرة القرعيات من نوع (DACUS CILIATUS) .

❖ الحملة الوطنية لمكافحة حافرة أوراق الحمضيات : مداواة مليون أصل من الغراسات الفتية مادون 5 سنوات بمختلف مناطق الإنتاج،

❖ الحملة الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالزياتين : بلغ عدد الأصول المداواة 2.839.839 أصل ضد آفات العثة وذبابة الزيتون و القشرية السوداء من جملة 2.843.000 أصل معلنة،

❖ الحملة الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالنخيل: تم توفير 2.400.000 ناموسية كما تم اقتناء وتوزيع 300 طن من مادة البلاستيك لحماية العراجين بولايات توزر وقبلي وقفصة،

❖ صياغة النسخة الأولية للخطة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي الذي شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إعدادها منذ سنة 2012 وتم عرضها على الوزارات والهياكل المعنية لإبداء الرأي خلال شهر أكتوبر 2014 ومن المنتظر استخراج النسخة المصادق عليها خلال الثلاثي الأول لسنة 2015. هذا وقد تولت المصالح المختصة بإشراف خبير من منظمة الفاو بعملية إعادة لف المبيدات التي استعملت خلال غزو 2004-2005 والتي أتلفت عبواتها وتجميع العبوات الفارغة والمبيدات بمخزن بوزيتة،

- ❖ برنامج مكافحة الأعشاب الضارة والأمراض بمزارع الحبوب : مداواة 513 ألف هك ومداواة 160 ألف هك منها 142 ألف هك ضد التبقع السبتوري،
- ❖ الحملة الوطنية لمكافحة عثة درنات البطاطا : حماية 40 ألف طن من أضرار حشرة السوسة،
- ❖ حملة مكافحة العصافير الناهبة بغراسات الزيتون : اصطياد 300 ألف طير من جملة 05 مليون طير،
- ❖ حملة مكافحة القوارض الضارة : توزيع 235 كلغ من مبيد "فسفور الزنك" على مختلف الجهات،
- ❖ **مكافحة مرض اللفحة النارية :**
  - الإستكشاف الميداني ومتابعة تطور المرض بجميع المناطق المصابة،
  - تجسيم بند الخطة المتعلق بعملية القلع والإرشاد الجماهيري،
  - مراقبة تقدم ودقة انجاز عملية المداواة خلال مرحلة السبات الشتوي
  - وانتفاخ البراعم،
  - تطهير حوالي 5084 هك من المساحات المصابة،
  - قلع 15580.65 هك من التفاحيات من جملة 2816 مبرمجة للتقليع أي بنسبة إنجاز في حدود 55.34%،
  - مراقبة 19 منبت موزع على 08 ولايات بطاقة استيعاب تقدر بـ 674365 ألف شتلة من التفاحيات منها 93 ألف شتلة وقع إتلافها لإحتوائها على البكتيريا المسببة لمرض اللفحة النارية،
  - مراقبة حوالي 900 هك من مساحات التفاحيات بالمناطق الحزمية والسليمة حيث أفضت المعاينات عن الكشف عن 52.5 هك من التفاحيات المصابة منها 14.5 هك من الأجاص المصابة بولاية جندوبة و37.5 هك من التفاح المصابة بولاية سليانة،
  - توزيع مطويات فنية خاصة بمكافحة مرض اللفحة النارية وتنشيط أيام إعلامية محلية لحوالي 1500 منتج وفني بكل المناطق الموبوءة.

- ❖ مراقبة الإرساليات المعدة للتصدير وذلك من خلال المشاركة في اللجان الخاصة بالتصديق والتدقيق لمحطات تكييف الخضر الطازجة والغلال والخضر النصف مصنعة وتم إجراء مايعادل 35000 عملية مراقبة،
- ❖ خلال الموسم الفلاحي 2014/2013 للزراعات الكبرى، تمت مكافحة الأعشاب الضارة على مساحة جملية تقدر بـ 576.867 هك والتي تمثل 97% من المساحة الجملية،

* الصحة الحيوانية :

إرتكزت برامج التواصل بالنسبة لسنة 2014 على موضوعين أساسيين لهما علاقة بالمستجدات الصحية الوطنية :

1. **داء الكلب** والذي اختير كنشاط أولي من بين أنشطة التواصل للمصالح البيطرية. وتم في هذا الإطار العديد من التضاهرات التحسيسية نذكر منها بالخصوص الخيمة البيطرية بهدف تقريب الخدمات البيطرية من المواطن، وتمثلت هذه المبادرة في وضع مراكز لتلقيح الكلاب والقطط على ذمة المواطنين في كامل الجمهورية بمعدل خمس خيمات في كل ولاية. إلى جانب بث ومضات إذاعية حول التلقيح ضد داء الكلب وإعداد معلقات مبسطة بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي للمرشدين الفلاحيين بكافة ولايات الجمهورية.
2. **الحمى القلاعية** تعد من الأمراض العابرة للحدود حيث تنتهج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق المصالح البيطرية استراتيجية مزدوجة بين المراقبة الصحية المستمرة والوقاية عبر القيام بحملات تلقيح مجانية وإجبارية للحيوانات (الأبقار والأغنام والماعز) من سبتمبر إلى ديسمبر من كل سنة. ولقد تم دعم استراتيجية مقاومة الحمى القلاعية

بعنصر التواصل عبر إعداد الومضات التلفزية والإذاعية لتحسيس المربين بأهمية التلقيح ضد مرض الحمى القلاعية وإعداد الوثائق التقنية لفائدة المرشدين الفلاحيين والتقنيين في دوائر الإنتاج الفلاحي.

وقد بلغ عدد الحيوانات الملقحة في إطار برنامج حملات التلقيح الوطنية، خلال موسم 2013-2014 ما يلي:

- ✓ حملة التلقيح ضد الحمى القلاعية شملت 746830 رأسا من الأبقار و5103995 من الأغنام والماعز.
- ✓ حملة التلقيح ضد جدري الأغنام شملت3.91 مليون رأس من الأغنام أي بنسبة تغطية بـ 88 %،
- ✓ حملة التلقيح ضد اللسان الأزرق شملت 3.8 مليون رأس من الأغنام أي بنسبة تغطية بـ 79 %،
- ✓ حملة التلقيح ضد الحمى المالطية شملت 1678509 أنثى من الأغنام والماعز أي بنسبة تغطية بـ 58 %،
- ✓ حملة التلقيح ضد الإجهاض المعدي عند الأبقار شملت 51006 أنثى أي بنسبة تغطية بـ 32%،
- ✓ حملة التلقيح ضد داء الكلب شملت حوالي 550600 رأس أي بنسبة تغطية بـ 77%.

كما تواصل العمل في مجال الوقاية من الأمراض الوبائية بقطاع الدواجن والأرانب التي ترتكز بالنسبة للدواجن على مراقبة منشآت تربية أمهات الدواجن والتفريخ ووقع إسناد 565 مصادقة صحية لمنشآت تربية الدواجن. ومن ناحية أخرى تواصل تنفيذ برنامج مراقبة جودة وسلامة المنتجات من أصل حيواني على غرار منتجات الصيد البحري واللحوم والألبان. كما شاركت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للمصالح البيطرية في إنشاء القاعدة الإفريقية لتقصي أمراض النحل وإنتاج العسل وخدمات

التلقيح كما قامت بإدماج القطاع الخاص التونسي الذي يمثل شمال إفريقيا في اللجنة التنفيذية لهذه القاعدة وتعمل حاليا على استقطاب المخبر المرجعي الإقليمي لأمراض النحل إلى تونس.

6. تعبئة و استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها:

1.6- الغابات و المراعي

تم خلال سنة 2014 الإنتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في الموارد الغابية والرعوية للعشرية 2015-2020 وذلك بمشاركة ومصادقة كل الأطراف المعنية من وزارات ومجتمع مدني وقطاع خاص.

وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع في أن تكون الموارد الغابية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتوجات حيث يتم ذلك من خلال الأهداف التالية :

- تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لمتساكني الغابات والإقتصاد الوطني،
- المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليص تأثيرات التغيرات المناخية.

ونظرا لتفاقم الضغوطات التي تتعرض لها الغابات والمراعي مما يهدد إستقرار النظم الإيكولوجية وإستدامة مواردها ومنتجاتها والخدمات البيئية التي تسديها وما ينجر عنها من تأثيرات سلبية على موارد رزق السكان المحليين والإقتصاد الوطني، أطلقت وزارة الفلاحة بدعم من كتابة الدولة للتنمية المستدامة والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ونقابة الفلاحين التونسيين وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية المبادرة الوطنية تحت عنوان "ميثاق من أجل تونس خضراء" قصد المحافظة على هذه الثروات وتنميتها.

و تمثلت أهم الإنجازات لسنة 2014 في ما يلي:

*** في مجال تنمية الغابات :**

- إنجاز 3911 هك تشجير غابي من مجموع 5361 هك مبرمجة موزعة بين 3165 هك تشجير غابي بملك الدولة الغابي و531 هك مصدات رياح و215 هك تثبيت بالغراسات أي بنسبة إنجاز جملية تقدر بحوالي 73%،
- الغراسات الرعوية على مساحة 1654 هك من مجموع 1970 مبرمجة أي بنسبة إنجاز 84%،
- تهيئة حوالي 3255 هك من المراعي من أصل 6500 هك مبرمجة،
- إنتاج حوالي 20.6 مليون من الشتلات الغابية،
- جمع 5658 كلغ من البذور الغابية والرعوية وتوزيعها على كل الدوائر الغابية وفق حاجيات برامج التشجير والغراسات الرعوية،
- غراسة 676 هك من الهندي الأملس بنسبة 75% من المساحة المبرمجة،
- دراسة ملفات مقترحات إخراج مساحات رعوية من نظام الغابات وإعداد القرارات لنشرها بالرائد الرسمي وقد بلغت المساحة الجملية المقترحة لسنة 2014 حوالي 6815 هك،
- تحيين المعطيات المتعلقة بالمناطق الرعوية الإحتياطية المعدة لحماية الماشية قصد استعمالها وقت الجفاف أو عند الجوائح وذلك من خلال جداول يقع ضبطها من طرف الدوائر الغابية قصد وضع بنك معلومات يضم الموقع والمساحة والبيانات الفنية الخاصة بكل منطقة رعوية.

في مجال مقاومة زحف الرمال :

تواصلت خلال سنة 2014 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال حيث أقيمت 215 كلم من الطوابي موزعة بين عشرة ولايات بالوسط والجنوب بكلفة بلغت مليون دينار وتعلية 795 كلم بكلفة بلغت 2.5 مليون دينار.

في مجال حماية الثروة النباتية والحيوانية :

عرفت سنة 2014 في مجال المحافظة على الغابات أهم الإنجازات التالية:

- إعداد أمثلة التهيئة للحدائق الوطنية ببوقرنين والفائجة وجبل الحمامات،
- إعداد دراسة حول السياحة البيئية بالحديقة الوطنية بإشكل،
- إنطلاق إنجاز 6 مشاريع جديدة تتعلق بالمناطق المحمية والمناطق الرطبة بالتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الوطنية تخص الفائجة وكاب نيقرو وواد الزان والسرج واشكل والمناطق الرطبة بالوطن القبلي وسبخة سيدي منصور،
- انجاز دراسة التنوع الجيني لحيوانات الأوريكس بتونس بالتعاون مع منظمة ماروال ويلدلابف الأنجليزية،
- إعداد مشروع جرد المناطق الرطبة وبرمجة تمويله من قبل وكالة الفضاء الأوربية،
- الشروع في إنجاز دراسة استراتيجية وطنية حول المناطق الرطبة بالتعاون مع كتابة الدولة،
- إعداد كراسات الشروط الفنية لعناصر التهيئة بالمناطق المحمية في إطار المشروع التونسي الياباني بولايات جندوبة وسليانة وزغوان والكاف،
- إبرام اتفاقيتي شراكة مع الإتحاد الدولي لصيانة الطبيعة واتفاقية شراكة مع المجلس الأعلى للبحوث العلمية بإسبانيا ودراسة الضاهر التونسي لإعادة توطين الغزال الجبلي والأرو المغاربي بولايات زغوان وسليانة والكاف،
- تم رصد 482 مخالفة و تحرير 278 محضر و حجز بنادق الصيد الغير مرخصة،
- إسناد رخص الصيد السياحي لفائدة 12 وكالة أسفار و مؤسسة نزل : حيث قامت بجلب 556 سائحا إلى البلاد التونسية من تسع جنسيات مختلفة لممارسة الصيد السياحي (80 % لصيد الخنزير الوحشي و20 % لصيدالترد)،

- إسناد 520 رخصة سايتس في إطار الإتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات البرّية المهددة بالإنقراض(CITES) : 190 رخصة توريد، 130 رخصة تصدير، 200 رخصة إعادة تصدير،
- القيام بالتعداد السنوي للطيور المائية المهاجرة في المناطق الرطبة التونسية، بالتعاون مع جمعية أحباء الطيور.

في مجال حماية الغابات من الحرائق :

شهدت سنة 2014 ارتفاعا ملحوظا في عدد الحرائق و المساحة المحروقة حيث بلغت المساحة الجملية المحترقة 11826 هكتار منها 42 حريق أتى على مساحة 6462 هكتار بالمناطق العسكرية بولايات الكاف و القصرين. ولمقاومة هذه الحرائق تم اتخاذ الإجراءات التالية :

- اقتناء 28 شاحنة إطفاء 600 لتر وشاحنة ذات سعة 2500 لتر،
- دعم التعاون التونسي التركي من خلال توفير 5 شاحنات إطفاء ذات 4000 لتر،
- ابرام اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني قصد تدخل الوسائل الجوية لمقاومة حرائق الغابات.

في مجال استغلال الغابات:

- أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2014 إنتاج حوالي 38376.56 قنطارا وهو ما يمثل 57 % من التقديرات النهائية (67269,81 قنطارا) وهذا راجع بالأساس إلى الظروف الأمنية التي حالت دون إمكانية استغلال الخفاف ببعض المناطق الغابية الحدودية بدائرتي الغابات بجندوبة وعين دراهم،
- بلغت اليد العاملة، بالنسبة لموسم جني الخفاف أوجها خلال شهر جويلية إذ وصل عدد العملة خلال هذا الشهر إلى 2857 عاملا، كما وصل عدد أيام العمل ذروته خلال نفس الشهر، أما العدد الجملي لأيام العمل لهذا النشاط بالنسبة لسنة 2014 فقد بلغ 136011 يوم عمل،

- أفرزت عمليات استغلال الخشب لسنة 2014 النتائج التالية:
  - 21550,437 (م3) خشب مقطوع ومصنف،
  - 109638 (م3) أشجار قائمة،
  - 90310 (م3) أحراج.

في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمتساكني الغابات:

- التهيئة الغابية :

تمّت المصادقة على أمثلة تهيئة جديدة لـ 21804 هك من الغابات وبذلك ارتفعت المساحة الجملية للغابات المهيئة لتبلغ 486237 هكتار من ضمنها 168617 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل تباعا 34.6% و14.7% من مجموع المساحات الغابية القابلة للتهيئة .

وفي نفس السياق تمّت دراسة وإبداء الرأي بخصوص 834 مطلب استغلال الغابات أو تكسير أراضي غابية على ملك الدولة الخاص وملك الخواص والخاضعة لنظام الغابات. وقد مكّنت المطالب المصادق عليها من إنتاج 27770 متر مكعب من الخشب وهو ما يعادل 16.5% من الإنتاج الجملي للخشب لسنة 2014 المقدر بـ170000 م3 وتنظيف 123 هكتار من الأراضي الغابية وذات الصبغة الغابية وإستغلال 1247 هكتار من قمم الإكليل.

- النهوض بمتساكني الغابات :

في إطار التعاون الدولي التونسي الألماني أبرمت وزارة الفلاحة عن طريق الإدارة العامة للغابات اتفاقية تعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتنفيذ مشروع مساعدة فنيّة "**دعم قدرات المجامع الغابية والرعوية وتعزيز دور المرأة في التصرف المستديم في الثروات الطبيعية**"، يهدف هذا المشروع إلى تحسين آليات التصرّف المستدام في الغابات والمراعي من خلال دعم المشاركة الفاعلة لمجامع التنمية الفلاحية العاملة في المجال الغابي والرعوي وتعزيز دور المرأة الريفية في الاستغلال المحكم للثروات الغابية وتنميتها وتثمينها. وقد تركز عمل المشروع حول سبعة 07 مجامع بولايات باجة وجندوبة والكاف والقيروان وسليانة وزغوان استفادت بدورات تكوينية في المجال التسيير الإداري والمالي وطرق التواصل وبحث

آفاق التنمية المتوفرة. كما ساعد المشروع هذه المجامع على تجديد مجالسها الإدارية والمساهمة في تحديد مجالات تدخلها للمشاركة في تنمية الثروات الغابية والمحافظة عليها واستغلال منتوجاتها.

وبإعتبار للأهمية الإقتصادية للمنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية في تحسين الدخل العائلي لمتساكني الغابات إلى جانب توفير الشغل والعائدات المالية للدولة وفي نطاق تطوير منظومات الإنتاج وتنمية الإقتصاد الغابي، قامت وزارة الفلاحة إنجاز العديد من الأنشطة نذكر من أهمها:

- دراسة سلسلة القيمة لبذور الصنوبر الثمري (البندق) والذرو والريحان وحبوب الصنوبر الحلبي (الزقوقو) بالتعاون مع مشروع تكيّف السياسات الغابية مع التغيرات المناخية بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المموّل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتهدف هذه الدراسات إلى تحليل مراحل إستغلال وإنتاج وتحويل وتسويق هذه المنتوجات وتقييم القيمة المضافة لكافة المتدخلين وتحديد نقاط القوة والضعف والعوائق وآفاق تطوير هذه المنظومات والتصرّف المستدام فيها في إطار تهيئة مندمجة للثروات الغابية والرعوية ووفق مقاربة تشاركية تضمن التوزيع العادل للمداخيل.
- تقييم وتحيين برنامج العمل الخاص بتثمين المنتوجات الغابية غير خشبية في إطار مشروع التعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة TCP/TUN/3304 قصد إدراج مقترحات العمل ضمن التوجهات المستقبلية ومحاور التنمية للخطّة الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في الغابات والمراعي 2015-2024.

2.6. الموارد المائية

في مجال المياه السطحية:

يقع يوميا جلب المعطيات المطرية والهيدرولوجية بالمحطات الموجودة على الأودية والسدود وإعداد نشريات هيدرولوجية يتم توزيعها في الإبان على المعنيين بالأمر. وقد وقع إنجاز 365 نشرية مطرية ومثلها هيدرومترية في الغرض خلال سنة 2014.

و تمثلت أهم الإنجازات خلال سنة 2014 في مايلي :

- العمل على تطوير شبكات القيس واستغلال التكنولوجيات الحديثة وذلك في إطار مشروع إستثمار قطاع المياه المرحلة الثانية (PISEAU2)، كما تم تحيين الصفقة الإطارية مع شركة أووت الفرنسية للمعدات الهيدرولوجية لسنوات 2014-2015 و2016 وتم إقتناء المعدات بالنسبة لسنة 2014. تم تركيز محطات قيس هيدرولوجية للجمع الحيني بأحواض مجردة وولاية قابس (الحامة) على أن يتم تعميم التركيز على كافة أحواض البلاد التونسية وخاصة بالوسط والجنوب خلال السنة المقبلة،
- مواصلة متابعة إنجاز خارطة الموارد المائية للبلاد التونسية والتي تتدرج في إطار مشروع استثمار قطاع المياه مرحلة ثانية (PISEAU2).

في مجال المياه الجوفية:

- يشتمل برنامج الحفريات المائية المحين لسنة 2014 على حوالي 1124 حفرية منها 424 بئرا عميقة عمومية (99 بئر إستكشافية وحوالي 320 بئر إستغلال عمومية و5 آبار مراقبة) وحوالي 700 بئر عميقة،
- إنجاز 796 بئرا خاصة بلغ عمقها الجملي 93812 م ومكنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 3576 ل/ث.

في مجال الدراسات المائية:

- نشر دراسة حول Les systemes aquiferes de la region hydrographiques de Medjerdah-Ghar El Meleh,
- نشر تقرير حول المنظومة المعلوماتية SYGREAU تحت عنوان Evaluation de l`application SYGREAU version 2.5 du 19/07/2013 volet eaux soutrraines:exploitation des nappes profondes,
- دراسة التوسعات الخاصة بولاية قبلي: تم مناقشة الخطوط المرجعية للدراسة مع المركز الوطني للإستشعار عن بعد المكلف بإنجاز الدراسة.

في مجال المشاريع المائية:

* مشروع الخزانات الجوفية لشمال الصحراء والساحل: إلى جانب المشاركة في العديد من ورشات العمل حول هذا المشروع فقد تم المصادقة على تقرير تحيين قاعدة معطيات سهل الجفارة،

* مشروع المنظومة المعلوماتية الوطنية **SYGREAU:** تهدف هذه الدراسة إلى وضع منظومة معلوماتية رقمية تجمع بنوك المعطيات الخاصة بالموارد المائية، وخلال سنة 2014 تم تقييم تقرير المرحلة الثانية والثالثة للدراسة.

في مجال المياه غير التقليدية و التغذية الإصطناعية:

تميزت سنة 2014 بمواصلة متابعة المشاريع الممولة عن طريق ميزانية الدولة والمتمثلة في البرنامج السنوي للتغذية الإصطناعية للطبقات المائية الجوفية، وتم تركيز النشاط أساسا على إعداد حوليات التغذية الإصطناعية المتأخرة منذ سنة 2008.

في مجال استغلال الملك العمومي للمياه:

ورد خلال سنة 2014 على المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 2000 مطلب للحصول على تراخيص لحفر آبار عميقة بمختلف ولايات الجمهورية وبعد عرضها على اللجان الوزارية المختصة تم الموافقة على إسناد 1784 رخصة.

بالنسبة لمشروع دراسة مراجعة مجلة المياه فقد مر بعديد المراحل من تحديد الخطوط المرجعية والإنطلاق بالدراسة سنة 2009 إلى ضبط النسخة النهائية الحالية أواخر سنة 2014 حيث تم عرض قانون مجلة المياه المحينة على أنظار لجنة الملك العمومي للمياه بوزارة الفلاحة خلال جلستها الأولى من سنة 2014 وحضيت بالمصادقة المبدئية. كما إلتأمت جلسة عمل بمقر الوزارة بتاريخ 05-05-2014 برئاسة السيد وزير الفلاحة وخصص هذا اللقاء الخاص بعرض فحوى مجلة المياه المحينة على عدد من الخبراء وممثلي الوزارات والهياكل المعنية بقطاع المياه وممثلين عن المجتمع المدني وتم ضبط رزنامة عمل لتحسين هذه النسخة شكلا ومضمونا. وفي أواخر سنة 2014، أحيل ملف مراجعة مجلة المياه كاملا إلى خلية التنسيق مع العمل الحكومي بالوزارة لمتابعة إجراءات النشر بالرائد الرسمي.

3.6- السدود و الأشغال المائية الكبرى

*** في مجال السدود الكبرى:**

تهدف إستراتيجية خزن الموارد المائية السطحية في أفق 2020 إلى بلوغ 95 % من الموارد المتاحة والمقدرة بـ 2.7 م3 ويتم تعبئتها بواسطة 47 سدا موزعين على ثلاثة برامج:

1- خطة السدود الكبرى المنجزة قبل 1990 وتحتوي على 17 سدا بطاقة خزن أولية تقدر بـ 1885 م م3 وطاقة خزن حالية تقدر بـ 1435 م م3،

2- الخطة الأولى وتحتوي على 20 سدا بطاقة خزن أولية تقدر بـ 978 م م^3 وطاقة الخزن المتوفرة حاليا تقدر بـ 802 م م^3، وتم إنجاز 16 سدا،

3- الخطة الإضافية وتحتوي على 10 سدود، سدين في طور الإنجاز (سراط والكبير قفصة).

وقد شهدت سنة 2014 مواصلة إنجاز 4 سدود (سراط والمالح والطين والكبير قفصة) ومشروع تحويل مياه سدي الكبير والمولى إلى حوض سد سيدي البراق ومنشآت تحويل مياه سدود الزياتين والمالح والطين والحركة.

*** في مجال السدود الجبلية**

وقع الإعلان عن طلب عروض لإنجاز الدراسة التنفيذية ومراقبة أشغال المسلك المؤدي إلى السد الجبلي سلامة بولاية الكاف بتاريخ 2 سبتمبر 2014. كما تم الموافقة من قبل صندوق أبوضبي للتنمية على إعلان طلبات العروض لإنجاز خدمات استشارية لخمسة سدود جبلية (حنيطة وحلوفة والكحل وسيدي سلطان والدمايم). كما تمت الموافقة من قبل صندوق أبوضبي للتنمية على إعلان طلبات العروض لإنجاز أشغال بناء سدي جبلي حنيطة بسيدي بوزيد وحلوفة بسليانة.

*** في مجال قطاع الماء الصالح للشراب :**

يحتوي برنامج ميزانية سنة 2014 لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب على إحداث 22 نظاما مائيا جديدا لتزويد 21.6 ألف متساكنا ريفيا بالماء الصالح للشرب وبقيمة جملية تبلغ 18.4 مليون دينار مبرمجة في نطاق برنامج البنك الإفريقي للتنمية وإعادة تهيئة 42 نظاما مائيا قديما لفائدة 91.4 ألف ساكن بكلفة جملية تقدر بـ 39 مليون دينار مبرمجة في نطاق برنامج البنك الإفريقي للتنمية.

كما تم تكوين لجنتين فنيتين طبقا لمقرر صادر عن وزير الفلاحة بتاريخ 30 أكتوبر 2014، واحدة على المستوى الوطني والثانية على المستوى الجهوي مكلفة بإعداد الدراسات الفنية المدققة حول تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشرب.

وفي إطار الجهود المبذولة لإيجاد حلول جذرية لتأمين تزويد المناطق الريفية بكل من ولايتي الكاف وسليانة بالماء الصالح للشرب والرفع من مستوى نسبة التزود حتى ترتقي للمعدل الوطني، تم إعداد دراسة مخطط مديري في الغرض. يتمثل الإنجاز على مرحلة واحدة تقتصر على دراسة الجدوى وعلى ضوء النتائج يتم اختيار الحل الأمثل من بين عدة مقترحات لعرضها على أصحاب القرار. وتعتبر سنة 2014 مرحلة جمع المعطيات الفنية المتعلقة بالمشاريع الماء الصالح للشرب والموارد المائية والمجامع الفلاحية من قبل مكتب الدراسات لدى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وأقاليم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بالكاف وسليانة.

*** المناطق السقوية :**

في إطار الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد في مياه الري وبعد القرار الصادر في 12 ماي 1995 الذي ينص على الحوافز المالية الهامة المرصودة للقطاع الخاص للتجهيز بمعدات الري المقتصدة للمياه، وضعت وزارة الفلاحة عن طريق الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه منظومة متابعة سداسية لإنجازات البرنامج الوطني للإقتصاد في مياه الري على المستوى الولايات وحسب طريقة الري.

وقد بلغت المساحات الجملية المجهزة بمعدات الإقتصاد في مياه الري إلى حدود شهر جوان 2014 حوالي 375000 هك أي بنسبة 88 % من المساحة الجملية القابلة للري.

كما تم في نفس السياق تقديم طلب إلى البنك الياباني للتعاون الدولي لتمويل المرحلة الثانية من مشروع الإقتصاد في مياه الري بواحات قبلي وقابس وتوزر على مساحة 7838 هك. ويمتد إنجاز المشروع من سنة 2008 إلى سنة 2017.

وسعيا لتحسين ظروف العيش بالوسط الريفي من خلال تدعيم قطاع الري وتمويل المشاريع المائية بالمناطق السقوية لتحقيق استدامة القطاع وتحسين التصرف والإستغلال، تم بالخصوص إنجاز 19 منطقة سقوية جديدة بمساحة 1.206 هك وتهيئة 29 منطقة سقوية على مساحة 16.555 هك والصرف والتجفيف لـ 12 مشروع على مساحة 21.602 هك. كما تم الإنتهاء من تحسين التصرف والإستغلال لـ 179 مشروع وذلك في إطار برنامج الإستثمار في قطاع المياه 2 PISEAU II الممول عن طريق قرض من البنك العالمي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية.

4.6- حماية و تهيئة الأراضي الفلاحية

شهد قطاع المحافظة على المياه والتربة تنفيذ إستراتيجيتين عشريتين إنطلاقا من سنة 1990 إلى موفى سنة 2011 وتواصلت في سنوات 2012 و2013 و2014 المجهودات بكامل البلاد للحد من ضاهرة الإنجراف رغم ما شهدته البلاد من أوضاع إستثنائية، وتعتبر سنة 2014 نقطة إنطلاق لتقييم المخططات المنجزة بهدف رسم ملامح التدخلات المستقبلية لضمان التنمية المستديمة.

تتمثل الإنجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2014 في إتمام متبقيات المشاريع المتواصلة

وإنجاز مكونات برامج 2014:

في مجال تهيئة المصبات:

شهدت سنة 2014 تهيئة 47.277 هك تشمل:

- 39.068 هك بواسطة المنشآت،
- 6.685 هك تهيئة فلاحية ورعوية،
- 1.654 هك بواسطة التقنيات التقليدية،
- 170 هك بواسطة التقنيات اللينة،

في مجال أشغال الصيانة والتعهد:

تهدف هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة والتمديد أكثر ما يمكن في مدة صلاحيتها. وبلغت نسبة الإنجازات في هذا المجال 101 % خلال سنة 2014 إذ تمت صيانة 33,7 ألف هك مقابل 33,4 ألف هك مبرجة نضرا لإعتماد الطريقة المباشرة في الإنجاز .

في مجال التقنيات اللينة:

اقتصرت إنجازات هذه التقنيات على ولاية أريانة وتم تهيئة 225 هك ويرجع عدم الإقبال على هاته التقنيات لصعوبة تثبيتها نظرا لكثافة الرعي.

في مجال التحكم في مياه السيل:

وقع اعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود، وتم إنجاز مايلي:

- 29 منشأة فرش مياه مقابل 60 منشأة مبرمجة:83%
- 297 منشأة تغذية مائدة وحماية مقابل 393 منشأة مبرمجة:76%
- 3 بحيرات جبلية إنتهت أشغال إنجازها.
- 14 بحيرات جبلية طور الإنجاز.

5.6- التهيئة العقارية والزراعية:

في إطار تطبيق القانون عدد 87 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 والمتعلق بحماية الأراضي الفلاحية وللحد من التوسع العمراني السريع والعشوائي في معظم الأحيان حول المدن وعلى حساب الأراضي الفلاحية الخصبة ونظرا لأن الخرائط المعتمدة (سلم 1/50.000) لم تعد تفي بالحاجة، انطلق برنامج تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية منذ سنة 2003 وتواصل في سنة 2014 ليعم كافة الولايات باستعمال التقنيات الرقمية الحديثة وسلم 1/25.000 في أغلب مناطق الشمال والشريط الساحلي للبلاد التونسية وسلم 1/50.000 بالنسبة لولايات الوسط وسلم 1/100.000 لولايات الجنوب حيث لا تتوفر الخرائط الدقيقة.

كما تواصل إنجاز تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية للولايات المتبقية من قبل مكاتب الدراسات التي أوكلت لها مشاريع التحيين. وتم إنجاز جميع مشاريع التحيين للعشرين ولاية المتبقية حيث بلغت المشاريع المراحل المتقدمة التالية:

- المرحلة الأولى : باجة (الصفقة ألغيت لعدم إيفاء مكتب الدراسات بالشروط وسيعاد طلب العروض خلال سنة 2014)،
- المرحلة الثانية : أريانة، جندوبة، مدنين، قابس،
- المرحلة الثالثة والأخيرة : قبلي، المهدية، المنستير، سوسة، بنزرت، قفصة، تطاوين، القصرين، سيدي بوزيد، زغوان، نابل، توزر، القيروان، الكاف، سليانة.

هذا وتخضع مطالب تغيير الصبغة الفلاحية لبعض الأراضي إلى دراسة أولية وبحث فني من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية. وبالنسبة للمشاريع العمومية والمشاريع ذات الأهمية الاقتصادية فيتم عرضها على اللجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بالنظر في مطالب تغيير صبغة الأراضي الفلاحية والمحدثة بمقرر من الوزير الأول بتاريخ 26 ماي 2001.

وقد تم إصدار أمرين لـ 3 مشاريع خلال سنة 2014 تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة المعنية لقطع أرض كائنة بالحامة من ولاية قابس.

وفي مجال الإصلاح الزراعي، يتم إحداث مناطق التدخل بأوامر بالنسبة للمناطق السقوية العمومية وبقرارات إحداث بالنسبة للمناطق البعلية و السقوية الخاصة وذلك بهدف حمايتها من التشتت والتجزئة و الحفاظ على صبغتها الفلاحية باعتبارها مناطق تحجير.

وتنجز هذه العملية بعد ضبط مناطق التدخل و القيام بالأبحاث العقارية و الإجتماعية لضبط حقوق المالكين وإعداد مثال القطع الأصلية و عرض الملفات على اللجنة الوطنية الإستشارية للتهيئة العقارية الفلاحية لإبداء الرأي. وقد تم إحداث مناطق تدخل على مساحة 19123 هك سنة 2014 (96% من البرنامج) : 490 هك مناطق سقوية عمومية أي بنسبة 2.6 % و 18633 هك دوائر تدخل عقاري فلاحي بنسبة 97.4%. وتجاوزت بذلك ما تم إحداثه سنة 2013 : 15837هك أي 83% مما تم إنجازه سنة 2014.

بالنسبة لمشاريع قرارات فتح إجراءات التنظيم العقاري للمشاريع، فقد تم خلال سنة 2014 إحالة مشاريع القرارات على وزارة الفلاحة على مساحة جملية قدرها 2074 هك موزعة على أربعة ولايات: 19 منطقة بولاية قبلي (1467هك) و03 مناطق بولاية سيدي بوزيد (371هك) و منطقتين بولاية صفاقس (182هك) ومنطقة بولاية باجة (54هك). وقد صدرت هذه القرارات بالرائد الرسمي للبلاد التونسية خلال نفس السنة مع 394 هك تمت إحالة ملفاتها منذ سنة 2013.

وبهدف المقاومة من التشتت يتم إعادة تنظيم قطع المستغلات الفلاحية بضم مستحقات كل مالك راجعة له من عدة قطع مشتتة في مقسم واحد أو أكثر، بغية تكوين مستغلات ذات جدوى في شكل قطع أشكالها منتظمة تتوفر بها مسالك فلاحية مستقلة. وتنطلق عملية تصميم مشروع التنظيم العقاري بالقيام بأشغال الرفع الطوبوغرافي وأبحاث عقارية وإجتماعية معمقة. وبالنسبة للأراضي المسجلة، تتم دراسة السجلات العقارية المتعلقة بها كما يتم القيام بأبحاث ميدانية في خصوص الأراضي غير المسجلة للحصول على سندات ووثائق إثبات الملكية، وذلك بهدف ضبط حقوق المالكين والتثبت في ملكيتهم. وتم خلال سنة 2014، إعداد مشاريع التنظيم العقاري على مساحة جملية قدرها 21028هك، موزعة بين 15 ولاية.

وفي إطار التحيين و ترسيم التحويرات في الملكية، تم خلال سنة 2014 إنجاز أعمال تقسيم الرسوم العقارية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري على مساحة جملية قدرت بـ 4960هك في إطار إتفاقية. وإحالة جملة من الملفات للترسيم على مساحة جملية تقدر بـ 1640 هك أي بنسبة 33% من البرنامج منها 1226 هك مناطق سقوية عمومية و414 هك مناطق بعلية ومناطق سقوية خاصة. وترسيم مساحات قدرت بـ 2062 هك من جملة 5000هك مبرمجة أي بنسبة 41% أحيلت ملفاتها جميعا قبل سنة 2014، منها 1922 هك بالمناطق السقوية العمومية و140هك بالمناطق البعلية و السقوية.

7- خدمات الدعم والإحاطة:

1.7- البحث و التعليم العالي:

تم العمل خلال سنة 2014 على تحسين أداء مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال:

- ✓ تدعيم إطار التدريس بإجراء مناظرات الانتداب والترقية بعنوان سنة 2013 لسلك التّعليم العالي الفلاحي مما مكن من انتداب 39 مدرسا جديدا،
- ✓ التحضير لمشاريع تدعيم الجودة في التّعليم العالي والتي ستنطلق خلال شهري جانفي وفيفري 2015 مع منظمة CIHEAM والتعاون الاكاديمي الألماني (DAAD)،
- ✓ تدعيم اطار البحث بإجراء مناظرات 2013 و 2014 للانتداب والترقية في سلك الباحثين الفلاحيين و قد تم انتداب 46 باحث جديد،
- ✓ انطلاق برنامج بحث جديد للفترة 2015 -2018 يعتمد على تكوين فرق بحث متعدّدة الاختصاصات والمؤسّسات في نطاق مشاريع موجهة للمحاور التالية:
  - . المستغلة الفلاحيّة الصغيرة (دعم القدرة الإنتاجية والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية و البعد المؤسساتي)،
  - . سلاسل تثمين المنتجات الفلاحية،
  - . تثمين الموارد الجينية المحلية.

و توصلت المؤسسة بـ 52 مقترح بحث حاليا بصدد التقييم لانتقاء 20% منهم للتمويل. كما انطلقت المؤسسة في برنامج ثان لدعم البحث التجديدي و توصلت في هذا المجال بـ 43 مقترح بحث سيتم تمويل 8 منهم،

- ✓ ربط الفاعلين في قطاعات فلاحيّة مختلفة (الإنتاج الحيواني، الزراعات الكبرى ولاحقًا الصيد البحري) مع البحث بالشروع في وضع مجامع الفاعلين (consortium/cluster) و ذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى وديوان تربية الماشية و توفير المراعي،
- ✓ ربط المؤسّسات التابعة للمنظومة بإدارة توزيع المستجدّات العلميّة والتقنيّة والربط بين البحث والإرشاد باالمؤسسة لجمع المستجدات العلمية و التقنية المحتملة التوظيف،
- ✓ عرض مستجدّات البحث العلمي في قطاع الزراعات الكبرى والصيد البحري على المهنيين من خلال تنظيم ملتقيات مشتركة و إعداد منشورات تقنية،
- ✓ تداول إشكالية استغلال الاستنباطات النباتية للقموح المسجلة باسم المعهد الوطني للبحوث الزراعية من طرف منتجي البذور من القطاع التعاوني و الخاص و طرح توجهات لحلها.
- ✓ دعم التعاون مع CIHEAM من خلال إبرام اتفاقية إطارية في شهر سبتمبر 2014،
- ✓ الحصول على تمويل برنامج لمرافقة المؤسّسة من طرف CIHEAM في مجال إصلاح المنظومة وإرساء مقاربة الجودة.
- ✓ تطوير العلاقة مع INRA , CIRAD, IRD و INRA Algérie و INRA Maroc ودفع التعاون المغاربي الفرنسي بتنظيم يوم فرنسي مغاربي حول البحث العلمي الفلاحي،
- ✓ انضمام تونس كثاني بلد إفريقي في التحالف البحثي العام (Global Research Alliance)في ميدان الانبعاثات الغازية المتأتية من الأنشطة الفلاحية،

- ✓ إبرام اتفاقية لمشروع PAPS بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي في إطار إعادة دفع العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و الوزارة في مجال التعاون الثنائي،
- ✓ اعتماد مشروع قرار لإدماج سلك الباحثين الفلاحين بسلك التّعليم العالي الفلاحي بعد تدخل الوزارة لدفع الأطراف الأخرى للتفاعل مع مشروع الإدماج،
- ✓ **في مجال تسيير المنظومة:** تحسين تنسيق الإشراف المزدوج لمؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي بتدخل الوزارة لدفع المبادرة التي عرضتها المؤسسة في جانفي 2014 على وزارة والتّعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصّال لإحداث لجنة وزارية مشتركة في الغرض بين وزارتي الفلاحة والتّعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصّال. و تم فعلا إنشاء اللجنة المذكورة بقرار وزاري مشترك صدر في شهر سبتمبر 2014 .

2.7- الإرشاد في قطاع الفلاحة والصيد البحري:

خلال سنة 2014، تم تدعيم الأنشطة الإرشادية الميدانية التي أنجزتها المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لمزيد رفع القدرات المعرفية للمرشدين من خلال الدورات التكوينية وورشات العمل وتنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على المستوى الوطني والإقليمي وأيضا من خلال إعداد وبث برامج الإرشاد الجماهيري عبر مختلف قنوات الاتصال والإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بما في ذلك موقع واب وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمواقع الاجتماعية (ومضات وحصص تلفزية وأشرطة وثائقية ونشريات ومطويات ومعلقات وبرامج وحصص تلفزية وأقراص ملتيميديا وموقع واب ...الخ). حيث أعطيت الأولوية ضمن برامج الإرشاد الجماهيري إلى المنتجات الإستراتيجية ومنها القابلة للتصدير (الحبوب وتربية الماشية ومنتجات البحر) كما تم التركيز على المواضيع الخاصة بأمراض الحجر الزراعي وأيضا إلى التكثيف الزراعي داخل المناطق السقوية. كما تم تنظيم أيام تكوينية لفائدة الفنيين المنتدبين صلب الهياكل المهنية القاعدية في المجال المنهجي والبيداغوجي قصد مزيد تفعيل دور الهياكل المهنية القاعدية والمستشارين الفلاحيين لمزيد الإحاطة بالمنتجين.

كما تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بضبط البرنامج السنوي للإرشاد وحصيلة الانجازات وذلك من خلال استغلال المعطيات الواردة من الجهات المتعلقة بالبرامج السنوية والمتابعة الشهرية وضبط البرنامج التكويني للمرشدين بالاعتماد على حاجياتهم وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التكوين المعنية.

على المستوى المركزي تم خلال سنة 2014 تنظيم الأنشطة التالية:

- 15 يوم إعلامي في قطاع الإنتاج النباتي والحيواني لفائدة المرشدين والفنيين التابعين للمصالح الجهوية وذلك لتحسين مستواهم المعرفي ورفع مستوى خدماتهم وتدخلاتهم الميدانية.
- دورتين تكوينيتين في مجال منهجيات الإرشاد لفائدة المرشدين الجدد (25) ورؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي ومنسقي عمليات الإرشاد (28).
- دورة تكوينية في مجال منهجية المدارس الحقلية لفائدة 20 مرشد.
- جلستي عمل خلال شهر جانفي 2014 حول البرمجة السنوية للموسم الفلاحي 2015/2014 لفائدة رؤساء خلايا الإرشاد ومنسقي عمليات الإرشاد الفلاحي.
- جلستي عمل حول متابعة مؤشرات لوحة القيادة في مجال الإرشاد الفلاحي ومتابعة تركيز المدارس الحقلية لفائدة رؤساء الخلايا والمرشدين.
- 10 زيارات ميدانية لولايات بنزرت ونابل وجندوبة ومنوبة وبن عروس وأريانة وزغوان وسوسة والمنستير والقيروان قصد الوقوف على الإشكاليات المطروحة بجهاز الإرشاد الميداني والإحاطة بالمرشدين ومتابعة الأنشطة الإرشادية.
- جلسات عمل لإعداد إستراتيجية الإرشاد الفلاحي.

هذا وقد تم التنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لإعداد الاستشارة الموسعة التي شملت عينة تتكون من 3000 فلاح و200 بحار ومكنت من تشخيص الوضع الحالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري في الجهات وآفاقه المستقبلية من خلال تحديد الأهداف والإشكاليات المطروحة والحلول المقترحة لمعالجتها وأهم نقاط القوة ونقاط الضعف.

وفي إطار مشروع الخطة الوطنية للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وبالتنسيق مع المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر بسيدي ثابت وبقية المصالح التابعة للإدارات الفنية المختصة، تم إعداد محتوى الدورات التكوينية للإحاطة بأعضاء مجالس إدارات الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وخاصة في مجال التصرف والتسيير.

هذا وحظيت ولاية القيروان بأول دورة تكوينية وشملت 7 شركات تعاونية للخدمات الفلاحية حديثة التركيز، حيث انتفع بالتكوين 19 عضو وتم تنظيم الدورة بالمركز القطاعي للتكوين المهني في تهيئة المناطق السقوية ببروطة بمساهمة المكونين التابعين لمراكز التكوين المهني الفلاحي وبعض إطارات الإدارات المركزية المختصة وذلك خلال الفترة الممتدة من أواخر ديسمبر 2013 وفيفري 2014. كما تم تنظيم دورة تكوينية ثانية بولاية جندوبة لفائدة 25 عضوا لمجالس إدارات من بين 3 شركات تعاونية للخدمات الفلاحية حديثة التركيز.

وبالنسبة للإستشارة الخاصة، فقد بلغ عدد المستشارين الفلاحيين 217 مستشارا إلى موفى سنة 2014، مقابل 209 مستشارا سنة 2013، وقد شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال سنة 2014 عن طريق وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بالتعاون مع الغرفة النقابية للمستشارين الفلاحيين والمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت في تنفيذ برنامج تكويني يتضمن 11 محورا لفائدة المستشارين الفلاحيين الشبان.

يهدف هذا البرنامج إلى إعداد المستشارين الفلاحيين الخواص الشبان لمجابهة متطلبات الاستشارة وتأهيلهم للرفع من قدراتهم المهنية. ولتنفيذ هذا البرنامج تم الاستعانة بالكفاءات الإدارية المتطوعة وبخبراء دوليين تم وضعهم على ذمة البرنامج من طرف مشروع تنمية الفلاحة المستدامة الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة الفلاحة. وقد تم تنفيذ المحاور التالية من هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من ماي إلى ديسمبر 2014:

- إحداث مؤسسة استشارة فلاحية Création d'une activité de conseil agricole (يومان)
- التصرف المؤسساتي للاستشارة الفلاحية Gestion d'entreprise de conseil agricole (يوم واحد)
- تسويق خدمة المستشار الفلاحي Marketing du service du conseiller agricole (يومان)
- المنظومات الزراعية والسلسلة الغذائية Approche filière et chaine de valeur (ثلاثة أيام)

في نفس الإطار وتنفيذا لمكونات المحور الخاص بالتكوين والإرشاد والاستشارة الفلاحية المستدامة ضمن مشروع الفلاحة المستدامة والتنمية الريفية الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، تم إمضاء اتفاقية تعاون مع وحدة التصرف في المشروع وتعزيز إدارة تأطير الإرشاد المهني والخاص بمستشارة فنية ألمانية لمساعدة الوكالة على إنجاز الأنشطة المبرمجة إلى غاية سنة 2016. ومن أبرز هذه الأنشطة:

- إنجاز دراسة لإعداد دليل مرجعي حول تنمية الفلاحة المستدامة بتونس من طرف مكتب دراسات دولي "AFC" تم اختياره طبقا لمحاور مرجعية أعدت للغرض وقد أعطيت إشارة إنطاق الدراسة يوم 15 ديسمبر 2014 ضمن ورشة عمل بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت.
- تنظيم ورشة عمل للتعريف بمنهجية تدخل جديدة تعزز المفهوم المؤسساتي لدى الفلاحين "BUS" (مزارع/مستثمر/تكوين) لدراسة إمكانية تكوين فريق في هذه المقاربة التنموية والنظر في تطبيقها وتجربتها بتونس.
- تنظيم دورة تكوينية للمستشارين الفلاحيين حول المنظومات الزراعية وسلاسل القيمة.

- المشاركة في زيارة دراسية للتعرف على التجربة الألمانية في مجال التنمية المستدامة.

3.7- في مجال التكوين في الفلاحة والصيد البحري :

يبلغ عدد إطارات التكوين في الفلاحة والصيد البحري 244 مكونا منهم 174 في الفلاحة و70 في الصيد البحري،

و قد تميزت أهم الإنجازات في مجال التكوين الفلاحي لسنة 2014 في :

- الرفع من مستوى أداء جهاز التكوين وذلك من خلال :
  - الاستعداد للاندماج صلب الهيكلة الجديدة لمنظومة التكوين المهني وضرورة الإحاطة بكل عناصر الإستراتيجية الجديدة لهذه الهيكلة،
  - الحد من ظاهرة عزوف التلاميذ عن التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بإعداد وإنجاز خطة عمل لإنجاح الحملة التحسيسية،
  - مزيد تفعيل دور الضيعات الملحقة بالمراكز،
- إعطاء أهمية بالغة لتأهيل الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات التكوينية وذلك بتفعيل برنامج تكوين المكونين والمنسقين التقنين ورؤساء الضيعات،
- إعطاء الجانب الاجتماعي والثقافي ما يستحق من عناية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في نمو المتكونين،
- الشروع في صياغة الأوامر المتعلقة بتنظيم التكوين بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة،
- متابعة أنشطة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري عبر:
  - تفعيل علاقة المراكز التكوينيّة بالإدارات الجهويّة للتربية والتكوين والمعاهد الثانوية والمدارس الإعداديّة،
  - إرساء أيام الأبواب المفتوحة عبر استقبال الأولياء والتلاميذ الراغبين في التكوين ومدّهم بالإرشادات الكافية حول التكوين المهني وتمكينهم من دخول جلّ الفضاءات الموجودة بالمركز،

- تكوين اليد العاملة المختصة في تقليم الزياتين من خلال تواصل التعامل مع الديوان الوطني للزيت لتكوين اليد العاملة المختصة في تقليم الزياتين للموسم الفلاحي 2013-2014 حيث تم انجاز 133 حضيرة في تقليم الزياتين انتفع منها 1266 متكونا.

وفي إطار الحرص على تثمين نتائج البحث والمستجدات العلمية، تم خلال سنة 2014 صياغة عدة اتفاقيات تعاون وشراكة فنية موزعة بين المستوى المركزي والهياكل التنموية أو البحثية وعدد من المؤسسات التكوينية الراجعة بالنظر إلى وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، نذكر منها بالخصوص :

- إبرام اتفاقية إطارية للشراكة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ومكتب الإحاطة بالمرأة الريفية وجمعية أمل للتنمية الاجتماعية الهدف منها تكوين وتأطير المرأة الريفية وتدعيمها وتمويل مشاريع صغرى مدرة للدخل لفائدتها وتنظيمها ضمن هياكل مهنية وإدماجها في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وتثمين منتجاتها وتسويقها محليا ودوليا وتنمية قدرات ومهارات المتدخلين الميدانيين لفائدة المرأة الريفية في المجال الفلاحي،
- اتفاقية تعاون وشراكة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والشركة التونسية للدواجن الهدف منها تطوير كفاءات أعوان الشركة في مجال اختصاص الدواجن وتمكينهم من شهادة تكوين تعتمد من طرف الشركة من بين شروط إثبات الاختصاص للتدرج الوظيفي حسب سلم الترقيات والانتدابات والأخذ بعين الاعتبار من شهادة التكوين المسلمة من طرف مراكز الوكالة في الاختصاص عند انتداب العملة وتحسين قدرات مكوني الوكالة في مجال الجودة وإسنادهم شهادة في الغرض،
- تجديد اتفاقية تعاون إطارية بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والإدارة العامة للإنتاج الفلاحي الهدف منها دعم وحدة تأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة.

وفي إطار تركيز نظام الجودة بالمؤسسات التكوينية، وبعد إشهاد كل من المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم والمعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية البقر بتيبار أواخر سنة 2011 والحصول على شهادة إيزو طبقا لمواصفات الجودة إيزو 9001 نسخة 2008، شرعت سنة 2014 كل من المؤسستين المذكورتين في إعداد ملف استشارة وطنية ثانية (خطوط مرجعية – كراس شروط ...) قصد تكليف مكتب مختص للقيام بعملية الاختبار والتدقيق لتجديد شهادة ايزو التي تدوم ثلاث سنوات.

كما تم الانطلاق في برنامج التكوين والمرافقة لكل من المؤسسات التكوينية: دقاش وبروطة وبوشريك في الفلاحة وقليبية وطبرقة في الصيد البحري وذلك من طرف إطارات المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم والمعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية البقر بتيبار، على أن تؤخذ التدابير اللازمة للقيام بعملية الإشهاد في أواسط 2015.

4.7- الهياكل المهنية:

على مستوى الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية:

في إطار النهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وتعزيز دورها في تنمية القطاع الفلاحي، تم سنة 2014 تنفيذ الخطة التي أقرتها الحكومة خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 26 نوفمبر 2012 والمتمثلة خاصة في :

- تركيز 27 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية منها واحدة مركزية في قطاع الميكنة،
- إعداد المحاور المرجعية لإنتداب خبير لتقييم الإطار القانون المنظم للشركات التعاونية،
- إعداد مشروع أمر وشرح أسباب يتعلق بوحدة تصرف حسب الأهداف وإرساله إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية،

- تم إصدار منشور للسادة الولاة بتاريخ 19 ماي 2014 بالنسبة لتعاضديات الخدمات الفلاحية التي لم تمتثل لقانون سنة 2005 والتي تعتبر منحلة قانونيا قصد أخذ الإجراءات اللازمة لإشهار حلّها بالرائد الرسمي،
- تم التنسيق لإبرام إتفاقية بين منظمة "الفاو" ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين أعضاء مجالس إدارة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بولايات قابس ومدنين وتوزر (الدورات التكوينية لمجالس إدارة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية)،
- تم التنسيق لإبرام إتفاقية بين منظمة "فارت" الفرنسية ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين أعضاء مجالس إدارة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بولايات باجة وتطاوين،
- تنظيم ورشة عمل بقابس للنظر في تقدم تنفيذ مشروع دعم الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من طرف "الفاو" الناشطة في قطاع التمور والصيد البحري والخضروات،
- تنظيم ورشة إنطلاق مشروع تمويل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بالوسط والجنوب من طرف جمعية قطر الخيرية،
- تم التنسيق لإبرام إتفاقية بين وكالة النهوض بالإستثمارت الفلاحية وجمعية قطر الخيرية والبنك الوطني الفلاحي وبنك الزيتونة لتمويل أنشطة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية،
- التنسيق بين الشركة التعاونية المركزية للقمح والشركات التعاونية الأساسية لإبرام إتفاقيات شراكة بينهما خاصة في ما يتعلق بالتزويد بالبذور والأسمدة (4 إتفاقيات شراكة بالقيروان ومنوبة وسليانة وأريانة).

على مستوى الشركات التعاونية الأساسية :

- تحيين قاعدة المعلومات الخاصة بالشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية (247 شركة تعاونية)،
- تنظيم ملتقى لفائدة رؤساء دوائر التمويل والتشجيعات (نوفمبر 2014).
- التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة للمساعدة على إحداث ومتابعة أنشطة الشركات التعاونية الأساسية،
- مساعدة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (على التركيز، إعداد نظام داخلي ودراسات جدوى)،
- إعداد محتوى برنامج التكوين لفائدة مسيري الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والشروع في تنفيذه (القيروان وجندوبة)،
- تنشيط حصص تكوينية حول الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية وإجراءات تكوينها.

على مستوى الشركات التعاونية المركزية فقد تم بالخصوص:

- متابعة نشاط الشركات التعاونية المركزية وتقييمه.
- متابعة وضعية الشركات التعاونية التي تعترضها صعوبات : (اللحوم ومربي الماشية ، الزيتية، الموتوكوب، مربي الحلزون).
- المساهمة في متابعة التصرف في العقارات الدولية المستغلة من طرف الشركات التعاونية المركزية (الشركة التعاونية المركزية للقمح، كروم قرطاج).
- تحيين قاعدة المعلومات الخاصة بالشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية.

على مستوى المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية :

- متابعة أنشطة هذه الهياكل خاصة المتعلقة بعمليات التدخل (عمليات تعديل السوق، الحماية الصحية والعناية بالجودة ...)،
- إعداد وتحيين المناشير التي تضبط طرق إسناد المنح عن طريق المجامع (برنامج التشجيع على إنتاج البطاطا المعدّة للتصدير، برنامج التشجيع على تسمين الأبقار، ...)،
- متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير الرقابة الداخلية لهذه الهياكل،
- تحديد برامج تكوين المخزونات التعديلية للمواد الفلاحية.

8-الخدمات و الإجراءات الإدارية :

1.8 تنظيم المصالح الإدارية وتطوير أداء الموارد البشرية:

- مواصلة أعمال اللجنة الفنية لدراسة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة وتطويره حسب التوجهات المستقبلية لقطاع الفلاحة والصيد البحري والأهداف المرسومة له وتكريسا للإصلاحات الجارية والمبرمجة في هذا المجال وانسجاما مع مبادئ التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي انطلقت أشغالها خلال شهر جويلية 2013، تم عقد إلى غاية يوم 16 جوان 2014 اثنين وعشرين جلسة (22) انبثق عنها مايلي:
  - اقتراح أهمّ التوجهات المستقبلية للقطاع الفلاحي.
  - الاطلاع على ثلاث دراسات تخص إعادة هيكلة المصالح الجهوية وقطاع الإرشاد والتكوين الفلاحي ومنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.
  - دراسة مقترحات إعادة هيكلة 12 إدارة عامة.
- تفعيل اللجان الاستشارية بالمندوبيّات الجهويّة للتنمية الفلاحيّة (عقد 19

جلسة) كما صدر في الغرض المنشور عدد 241 بتاريخ 23 أكتوبر 2014 تم من خلاله التأكيد على عقد جلسات دورية كل ثلاثة أشهر للجنة الاستشارية وتضمين عنصر متابعة برنامج الإصلاح الإداري بجدول أعمال اللجنة الاستشارية وموافاة الوزارة بنسخة من محضر جلسة اللجنة في أجل لايتعدى 15 يوم من تاريخ انعقادها،

- تفعيل العمل بأدلّة الإجراءات ويبلغ عددها 12 دليلا تخص المصالح المركزية الفنية وتحيين 13 دليلا تخص الدوائر الفنية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،

- تقييم عملية توظيف الإطارات والأعوان المنتدبين خلال الفترة(2011-2013) بالمصالح المركزية عبر ملاءمتها للحاجيات الفعلية من حيث العدد والمهام الموكولة وحسب ما تقتضيه خصوصيات مراكز العمل وضبط الإجراءات المصاحبة لترشيد تلك الانتدابات :

- رسكلة وتكوين وإعادة التوظيف لـ 278 عون،
- تدعيم اللاّمركزية بمتابعة تجسيم العمل بمقررات تفويض الصلاحيات من السادة الولاة إلى السادة المندوبين ومقرّرات تفويض الإمضاء من السادة المندوبين إلى منظوريهم من رؤساء الأقسام والدوائر.

- تشريك الأعوان في تحسين أداء المصالح العمومية والإصغاء إلى مشاغلهم عن طريق الإصغاء إلى آرائهم ومقترحاتهم وقد ناهز عدد الجلسات 11 جلسة،

- إعداد قاعدة بيانات تتضمن لوحات قيادة قطاعية لمتابعة مختلف الأنشطة المركزية والجهوية مع تحديد مؤشرات متابعة. هذه المؤشرات لها علاقة مباشرة بمجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف كما وقع تحديد دورية إرسال المؤشرات للوحدة المركزية للاستغلال والمتابعة.

- **تحسين جودة التشريعات :**

في إطار تنفيذ برنامج تحسين جودة الخدمات الإدارية موضوع الأمر عدد 1682 بتاريخ 14 أوت 2012 المتعلّق باعتماد مسار تشاركي لتقييم الإجراءات الإدارية المنظّمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومراجعتها، تم إنجاز سنة 2014 مايلي:

- ✓ المصادقة على حذف 11 إجراء إداريا خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 11 جوان 2014،
- ✓ المصادقة على النتائج النهائية لتقييم الإجراءات الإدارية التي تم إعطاؤها الأولوية خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أكتوبر 2014 وعددها36 إجراءا على النحو التالي:
  - الإبقاء على9 إجراءات دون تغيير،
  - تبسيط 23 إجراءا إداريا،
  - حذف 4 إجراءات إدارية.
- ✓ إصدار المنشور عدد 273 بتاريخ 03 ديسمبر 2014 لكافة المصالح لتحديد الإجراءات العملية المصاحبة لتجسيم النتائج المبينة أعلاه ومتابعة إصدار النصوص الترتيبية المتصلة بها بالتنسيق مع المصالح القانونية بالوزارة.

- **المشاركة في تطعيم بوابة الخدمات الإدارية :**

بالتنسيق مع رئاسة الحكومة، تم تحيين حوالي 193 خدمة إدارية وإدراج 35 كراس شروط و36 نموذج مطبوعة إدارية.

- **تفعيل خلايا العلاقات مع المواطن :**

تم تفعيل خلايا العلاقات مع المواطن بالنسبة إلى 21 مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية.

- **برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية :**

- متابعة أنشطة المكلّفين بالنفاذ وإحصاء مطالب النفاذ الواردة عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والبالغ عددها 56 مطلبا (تلقتها **8** هياكل وسجلت أعلى نسبة لدى مندوبية نابل بـ 48 مطلبا)،
- تنسيق أعمال الإجابة عن العرائض مع الهياكل المعنية،
- إبداء الرأي بشأن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق العمومية.

2.8 ضبط إستراتيجية إصلاح إداري متوسطة المدى للفترة 2015 -2020:

في إطار العمل على استمرارية تطوير أداء المصالح المركزية والجهوية خلال الفترة 2015-2020 وبالاستئناس بالاستراتيجيات القطاعية تم ضبط إستراتيجية متوسطة المدى تمثل برنامج العمل المستقبلي للوزارة في مجال الإصلاح الإداري وترتكز على المحاور التالية:

- مراجعة المشمولات والتنظيم الجهوي والمركزي لمختلف المصالح الإدارية،
- تقييم نتائج برنامج التبسيطات الإدارية وتفعيلها في مستوى الإجراءات والخدمات ذات الصلة،
- تفعيل خطة توظيف الموارد البشرية ووسائل العمل لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية،
- إعداد خطة لتحسين جودة الخدمات الإدارية،
- إعداد خطة النفاذ إلى المعلومة العمومية وبرنامج تنفيذها،
- وضع مخطط تكوين من قبل هيكل يتم إحداثه،
- إعداد دراسة لتشييد مبنى خاص بالأرشيف الوسيط المركزي ومكتبة افتراضية،
- إعداد دراسة إستراتيجية لتطوير الإدارة الإلكترونية،
- إعداد دراسة حول سياسة السلامة المعلوماتية بوزارة الفلاحة .

كما وقع تحديد الإجراءات المصاحبة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية وإنجاحها والمتمثلة بالخصوص في:

- الدعم السياسي للبرنامج لتذليل العقبات المحتملة.
- القناعة من قبل المسؤولين الأولين للوزارة بجدوى البرنامج والانصهار في تنفيذه كليا،
- تعيين إطارات بصفة منسقين بكافة الهياكل،
- وضع الوسائل المالية والمادية الضرورية للغرض،
- تجميع الإمكانيات المتوفرة بالوزارة في مجال التكوين واقتناء المعدات الإعلامية والتصرف فيها حسب أولويات الإصلاح الإداري،
- اللجوء للفرص المتاحة في إطار التعاون الدولي بالوزارة والمصالح المكلفة بالحوكمة في رئاسة الحكومة لتجسيم بعض عناصر البرنامج،
- المتابعة والتقييم الدوريين.

هذا وقد تمت مراسلة مصالح كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية لطلب دعم الخطة الإستراتيجية المذكورة أعلاه بمقتضى المكتوب عدد 4913 بتاريخ 01 سبتمبر 2014 لما لها من انعكاسات مباشرة على التصرف حسب مبادئ الحوكمة الرشيدة للمصالح العمومية وقد تم عقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ 12 سبتمبر 2014 بمقر رئاسة الحكومة لمناقشة عناصر الخطة وضبط المحاور ذات الأولوية التي يمكن إدراجها ضمن برامج التعاون الدولي التي تشرف عليها مصالح الحوكمة.

9- التصرّف في الوثائق والتوثيق :

- متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لصيانة الوثائق الإدارية و الأرشيف:

يتمثل هذا البرنامج خاصة في فرز الوثائق المجمعة بمحلات حفظ الأرشيف، حيث تمّ إنجاز ما يلي:

أ - في المستوى المركزي:

- حجم الوثائق المعدّة للفرز: **6293.4**/خ مقابل6. 171م/خ سنة 2013

- حجم الوثائق المعدّة للإتلاف :92.4 م/خ مقابل 109.3 م/خ سنة 2013.
- 12 تأشيرة إتلاف (تجسيم 10 تأشيرات) مقابل 24 تأشيرة سنة 2013.

ب – في المستوى الجهوي:

- حجم الوثائق المعدّة للفرز: 5086.6م/خ مقابل 760.4 م/خ سنة 2013 تتوزّع كما يلي :
- حجم الوثائق المعدة للإتلاف: 4531م/خ مقابل 2385.9 م/خ سنة 2013
- 20 تأشيرة إتلاف (تجسيم 15 تأشيرة) مقابل 16 تأشيرة سنة 2013.

المحور الثالث

الوسائل والموارد

1. الموارد البشرية:

يبلغ عدد الموظفين الذين يتم التصرف في وضعياتهم الإدارية بصفة مباشرة من قبل الإدارة العامة للمصالح الادارية والمالية 7233 موظف ينتمون إلى أكثر من 20 سلك ويعملون بالإدارات المركزية (15 إدارة عامة) ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات الراجعة إليهما بالنظر ووكالة إستغلال الغابات والمرصد الوطني للفلاحة ومكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي.

وتتلخص أهم النشاطات لفائدة الموظفين بالنسبة إلى سنة 2014 فيما يلي :

1. تغيير صيغة إنتداب 432 عون متعاقد في نطاق تسوية وضعية عمال الحضائر وأعوان متعاقدين في نطاق مشاريع البحث الفلاحي،
2. إعداد 429 قرار ترسيم عون وقتي،
3. إعداد 170 مقرر تربص بالخارج، كما تمت دراسة وإحالة ملف وحيد للترشح للدورة التدريبية بالمدرسة الوطنية للإدارة بباريس إلى المصالح المختصة برئاسة الحكومة،
4. إدماج 212 عامل في سلك الموظفين،
5. إعداد 50 قرار إعادة ترتيب موظفين متمتعين بالعفو العام وراجعين بالنظر إلى مختلف المصالح والهياكل المركزية والجهوية بالوزارة،
6. إعداد 04 قرارات إسناد للتوكيل الصحي و 231 قرار تجديد،
7. تم إعداد 223 قرار نقلة للموظفين الراجعين بالنظر لمختلف الهياكل والمصالح المركزية والجهوية بالوزارة،
8. إعداد 10 إتفاقيات طبية منها 06 إتفاقيات مع الأطباء البياطرة و 04 إتفاقيات مع أطباء الصحة العمومية أو المباشرة الحرة،
9. إحالة 851 عون على التقاعد (753 عون بلغوا السن القانونية للتقاعد و 93 عون أحيلوا على التقاعد النسبي و 05 لأسباب صحية أو إجتماعية).

*** المناظرات لفائدة الأعوان :**

تم إعداد 55 قرار انتداب بعنوان ميزانية 2014 إثر مناظرات خارجية (40 مساعد تقني و15 تقني مخبر إعلامية). كما يتم حاليا إعداد 25 قرار إنتداب بعنوان ميزانية 2014 إثر مناظرات خارجية (10 مهندسين أولين و15 طبيب بيطري صحي).

2. الموارد المالية:

تندرج ميزانية وزارة الفلاحة ضمن الباب 13 من ميزانية الدولة وبلغت جملة إعتماداتها المرسمة بقانون المالية لسنة 2014، 143.495 1 ألف دينار وهو ما يمثل نسبة 4.28% من ميزانية الدولة.

وقد تم ضبط جملة مشروع ميزانية التصرف لسنة 2014 بعد المناقشات مع الإدارات الفنية والجهوية والمؤسسات العمومية تحت الإشراف وبعد التفاوض مع مصالح وزارة المالية، بمبلغ قدره 437.018 ألف دينارا موزعة على الأقسام الثلاثة كما هو مبين بالجدول التالي:

القســـــــم	قانون المالية	قانون المالية التكميلي	نسبة التحيين (%)	الإعتمادات المأمور بصرفها	نسبة الإعتمادات المأمور بصرفها (%)
القسم الأول: التأجير العمومي	434.928	398.928	-8.28	934.388	49,79
القسم الثاني: وسائل المصالح	34.933	34.433	-1.43	43.143	61,99
القسم الثالث: التدخل العمومي	3.657	3.657	0	5072	558.6
المجمـــــــــــوع:	473.518	437.018	-7.71	584.425	7.389

أ- التأجير العمومي

تتوزع الإعتمادات المرصودة بعنوان التأجير العمومي بميزانية التصرف لسنة 2014 بين مختلف البرامج كالآتي :

- **البرنامج الأول: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 30.510 ألف دينار و27.981 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،
- **البرنامج الثاني: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 4.249 ألف دينار و3.715 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،
- **البرنامج الثالث: المياه:** بلغت جملة الإعتمادات المحينة 36.966 ألف دينار و36.296 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،
- **البرنامج الرابع: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 88.360 ألف دينار و87.602 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،
- **البرنامج الخامس: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 114.998 ألف دينار و113387 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،
- **البرنامج السادس: القيادة والمساندة:** بلغت جملة الإعتمادات المحينة 114.998 ألف دينار و113387 ألف دينار قيمة الإعتمادات المأمور بصرفها،

كما تم تحويل مبلغ 688 ألف دينارا من القسم الأول لفائدة القسم الثاني كمنح دعم للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التسيير لتغطية العجز الحاصل في تحقيق الموارد الذاتية لبعض مؤسسات التنمية.

ويتمثل برنامج الإنتدابات بعنوان سنة 2014 في 570 خطة لفائدة الإدارات المركزية والمصالح الجهوية و30 خطة لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية .

وفي إطار مجابهة الصعوبات المالية التي مرت بها بعض المندوبيات الجهوية والمؤسسات العمومية تم إسناد منحة موازنة بعنوان التأجير لسنة 2014 لكل من:

- وكالة التنقيب عن المياه: 0.500 م.د
- وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية: 1.000 م.د
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بأريانة: 0.300 م.د
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة: 0.762 م.د
- الشركة الوطنية لحماية النباتات: 0.324 م.د
- الوكالة العقارية للفلاحة : 0.065 م.د
- المركز الوطني للدراسات الفلاحية بتونس : 0.341 م.د

ب- وسائل المصالح

تمثّل الإعتمادات المرسمة والمحينة بهذا القسم بإعتبار المنح المسندة إلى المؤسّسات العموميّة بعنوان التسيير بـ 7.88 % من جملة إعتمادات العنوان الأوّل وبمبلغ قدره 34.433 ألف دينار، هذا وقد تم تحويل مبلغ من القسم الأول والقسم الثالث من الميزانية لفائدة القسم الثاني وذلك في حدود نسبة 2 % من الإعتمادات المرسمة بهذا القسم طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

ت - التدخل العمومي

تمثل الإعتمادات المخصصة للتدخل العمومي محينة بنسبة ضعيفة تقدر بـ 0.78% من جملة اعتمادات التصرف، وتتوزع نفقات التدخّل العمومي حسب البرامج كما يلي:

الوحدة : أ.د

البرامج	الإعتمادات المرسمة	التغييرات	الإعتمادات المحينة	نسبة التغييرات (%)	الإعتمادات المأمور بصرفها	نسبة الإعتمادات المأمور بصرفها (%)
البرنامج 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	45	0	45	0	35	77.77
البرنامج 2 : الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	0	0	0	--	0	---

البرنامج 3 : المياه	0	0	--	0	0	---
البرنامج 4 : الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية	150	0	150	0	49	32.66
البرنامج 5 : التعليم العالي و البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي	0	0	0	0	0	0
البرنامج 6 : القيادة و المساندة	2.906	3-7	2.833	-2,48	1.867	65.90
المجموع الفصل 03336	**3101**	**3-7**	**3.028**	**5-2,3**	**1.951**	**64.43**

إلى جانب ذلك تعنى المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإذن بدفع نفقات المرتبات والأجور والمنح والإذن بدفع نفقات الوسائل والتدخل والاستثمار حيث يقع صرف هذه النفقات حسب توزيع الإعتمادات المفتوحة لسنة 2014 بكل من العنوان الأول و العنوان الثاني كما هو مبين بالجدول التالي :

الأجزاء	القسم	الإعتمادات المرسمة (ألف دينار)	جملة الإعتمادات المرسمة (ألف دينار)
الجزء الأول ، العنوان الأول : نفقات التصرف	الأول : التأجير العمومي	434928	473518
	الثاني : وسائل المصالح	34933	
	الثالث : التدخل العمومي	3657	
الجزء الثالث ، العنوان الثاني: نفقات التنمية	السادس : الإستثمارات المباشرة	245283	535438
	السابع : التمويل العمومي	186470	
	التاسع : نفقات التمنية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	103685	
الجزء الخامس ،	الحادي عشر : الحسابات الخاصة في الخزينة	32500	32500
المجموع			**1041456**

كما تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة الفرعية للإذن بالدفع المساهمة في إعداد مشروع ميزانية التأجير على المستوى المركزي والإستجابة لجميع المطالب ذات الصبغة المالية لفائدة الأعوان المنتمين للإدارات المركزية.

1.2 الوضعية العامة لفتح الاعتمادات حسب مصادر التمويل:

أ-الاعتمادات المفتوحة حسب مصادر التمويل :

بلغت جملة الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التنمية التكميلية لسنة 2014: **600,5 م.د** تعهدا و **508,1 م.د** دفعا موزعة كما يلي:

	التعهد (م.د)			الدفع (م.د)		
	المرسّم	المفتوح	النسبة	المرسّم	المفتوح	النسبة
اعتمادات الخزينة	477,9	422,3	88%	394,3	408,9	104%
قروض خارجية	201,7	178,1	88%	103,6	104,5	101%
الجملة	679,7	600,4	%88	497,9	513,4	%103

ب -الاعتمادات المفتوحة على حساب الخزينة:

بلغت جملة اعتمادات التعهد المفتوحة على حساب الخزينة **422,3 م.د** من جملة **477,9 م.د** مرسّمة أي بنسبة **88 %** وتقدر جملة اعتمادات الدفع المفتوحة بـ**408,9 م.د** من جملة **394,3 م.د** مرسّمة أي بنسبة **104 %** وتتوزع هذه الاعتمادات حسب الأجزاء كما يلي:

ج- الاعتمادات المفتوحة على حساب القروض الخارجية:

بلغت جملة اعتمادات التعهد المفتوحة على حساب القروض الخارجية 178,2 م.د من جملة 201,7 م.د مرسّمة أي بنسبة تقدر بـ88 % وبلغت جملة اعتمادات الدفع المفتوحة 99,2 م.د من جملة 149,8 م.د مرسّمة أي بنسبة تقدر بـ96 %.

3.2 الوضعية العامة لفتح الاعتمادات حسب الأجزاء:

أ- وضعية الإدارات المركزية:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة الإدارات المركزية **85,7 م.د** من جملة **136,1 م.د** مرسّمة أي بنسبة **63 %** منها **7,6 م.د** مصاريف طارئة وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **91 م.د** من جملة **94,2 م.د** مرسّمة أي بنسبة **97 %**.

ب- وضعية المندوبيات الجهوية:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المندوبيات الجهوية **328,8 م.د** من جملة **342.2 م.د** مرسّمة أي بنسبة **96 %** وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **223,7 م.د** من جملة **225 م.د** مرسّمة أي بنسبة **99 %**.

ج- وضعية التمويل العمومي:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة التمويل العمومي **186,1 م.د** من جملة **201,5 م.د** مرسّمة أي بنسبة **92 %** وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **198,7 م.د** من جملة **178,7 م.د** مرسّمة أي بنسبة **111 %**.

4.2 الوضعية العامة لإستهلاك الاعتمادات حسب الأجزاء :

أ- وضعية الإدارات المركزية:

- ✓ فواضل سنة 2013: 171710,3 م.د
- ✓ المرسّم (م.د) سنة 2014: 136093 م.د
- ✓ الاعتمادات المفتوحة سنة 2014: 82894 م.د
- ✓ نسبة الفتح: 63%
- ✓ جملة الاعتمادات: 256415,7 م.د
- ✓ الاعتمادات المنجزة: 87248,4 م.د
- ✓ نسبة الانجاز مقارنة بالمفتوح: 34 %

ب-وضعية المندوبيات الجهوية:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المندوبيات الجهوية 328,8 م.د من جملة 342.2م.د مرسّمة أي بنسبة 96 % وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة 223,7 م.د من جملة 225 م.د مرسّمة أي بنسبة 99 %.

الإعتمادات المنجزة حسب المندوبيات إلى غاية 31 ديسمبر 2014:

- ✓ جملة إعتمادات متوفرة قبل سنة 2014 : 147,9 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المفتوحة سنة 2014 : 202,5 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المتوفرة : 350,4 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المنجزة : 261,2 م.د
- ✓ نسبة الانجاز : 74 %

والجدير بالذكر أنه بعد تحليل الوضعية المالية للمندوبيات وخاصة على مستوى إعتمادات الدفع المتوفرة حسب الفصول تم توجيه مراسلات إلى كافة المندوبيات تحثهم على مزيد الالتجاء إلى عمليات تحويل إعتمادات الدفع المتوفر بين المشاريع وفي نفس الفصول للتمكن من خلاص النفقات المستوجبة.

وعليه فقد تطور حجم الإعتمادات المتوفرة من 158,8 م.د خلال شهر ماي إلى 90,3 م.د في موفى ديسمبر 2014.

ت-وضعية التمويل العمومي:

المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر

	المرسّم(أ.د)	المفتوح(أ.د)	النسبة %
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	17600	-	-
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	12000	12000	%100
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	6500	3890	%60
ديوان الحبوب	11000	6947	%63
معهد المناطق القاحلة	1100	1100	%100
القطب التكنولوجي بالجنوب	270	270	%100
الوكالة العقارية الفلاحية	1080	1080	%63
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	1380	1380	%100
المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	340	340	%100
ديوان الأراضي الدولية	-	6260	-
الجملة	**51270**	**33267**	%65

تشجيعات الدولة

	المرسّم(أ.د)	المفتوح(أ.د)	النسبة %
تشجيع الدولة لقطاع الفلاحة والصيد البحري	69900	63443	%91
دعم قطاع الحليب	41700	50695	122 %
منحة المحروقات في قطاع الصيد البحري	30000	27400	% 91
منحة المحروقات في قطاع الفلاحة	8000	5827	% 73
دعم قطاع تربية الماشية	600	460	77 %
مساهمة لدعم تكلفة تكوين مخزونات تعديلية لبعض المنتوجات الفلاحية	-	5000	-

3. الصفقات العمومية:

تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق خلية متابعة الصفقات العمومية الكبرى بديوان السيد وزير الفلاحة درس وإحالة 84 ملفا على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية برئاسة الحكومة وهي مفصلة كالآتي :

- تقرير فرز عروض : 36 ملف،
- صفقة بالتفاوض المباشر: 03 ملفات،
- ملحق: 18 ملف،
- ختم نهائي: 27 ملف،
- ملفات مختلفة: 9 ملفات،

ولمزيد تنظيم الصفقات العمومية وتبسيط إجراءاتها صدر الأمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 ودخل حيز التنفيذ منذ غرة جوان 2014. ومن أهم ماورد فيه :

- الحذف الضمني للتفرقة بين طلبات العروض الوطنية والدولية،
- إعطاء أهمية بالغة لمرحلة إعداد الصفقات من خلال التنصيص على ضرورة التحديد الدقيق للحاجيات وضبط الخاصيات الفنية قبل الدعوة إلى المنافسة،
- إعتماد منهجية تقييم العرض الأقل ثمنا بعد التثبت من صحة الوثائق المكونة للعرض الإداري والفني والمالي وإقتراح إسناده الصفقة في صورة مطابقته لكراس الشروط. وفي حال عدم مطابقة هذا العرض فنيا، يتم إعتماد نفس المنهجية بالنسبة إلى العروض الفنية المنافسة حسب ترتيبها المالي التصاعدي. أما بالنسبة إلى صفقات التزود بمواد وتجهيزات هامة ذات خصوصية فنية، فيمكن إعتماد الموازنة بين الكلفة والجودة،
- تحديد آجال قصوى لإبرام الصفقات ضمانا لسرعة ونجاعة تلبية الطلب العمومي وأخذها بعين الإعتبار عند ضبط مدة صلوحية العروض،
- تنظيم إجراءات إبرام الصفقات عن طريق منظومة الشراءات العمومية على الخط "TUNEPS" سعيا لضمان شفافية المعاملات والضغط على الكلفة والتحكم في الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس هي أول بلد إفريقي وعربي ينجز هذه المنظومة بالتعاون مع جمهورية كوريا الجنوبية في إطار الهبة الممنوحة من قبل الوكالة الكورية للتعاون الدولي إلى المرصد الوطني للصفقات العمومية برئاسة الحكومة بقيمة 5.7 مليون دولار موجهة لإنجاز مشروع الإقتناءات العمومية الإلكترونية.

4. التجهيزات والمعدات:

تم في هذا المجال إنجاز العمليات التالية :

- ✓ 296 تدخل على شبكة توزيع الكهرباء،
- ✓ 118 تدخل على شبكة توزيع المياه الصالح للشراب وصيانة دورات المياه وصيانة شبكات ري المساحات الخضراء،
- ✓ 58 تدخل لدهن المكاتب والبالغ عددها 325 مكتبا ودهن الواجهات الخارجية،
- ✓ 163 تدخل لتجهيز بعض المكاتب،
- ✓ إستكمال أشغال القسط عدد 2 من مشروع تجديد الشبكات الكهربائية والحماية من الحرائق بمقر الديوان والإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية،
- ✓ إنجاز أشغال القسط 3 من مشروع تجديد الشبكات الكهربائية والحماية من الحرائق الخاص بمقر الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية،
- ✓ متابعة التصرف وتحيين جرد المباني والمساكن الإدارية والمنقولات التابعة للوزارة والمؤسسات تحت الإشراف بعنوان سنة 2013 وذلك تطبيقا للمنشور عدد 08 الصادر بتاريخ 2014/01/10 وإحالة نظير من الجرد إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- ✓ القيام بمعاينات ميدانية لبعض المصالح الجهوية لمساعدة الهياكل المتصرفة قدر الإمكان بخصوص إحكام التصرف ووضع حد للنقائص بالمساكن الإدارية مع الدعوة لإتخاذ الإجراءات القانونية والترتيبية لإسترجاع المساكن المشغولة بدون صفة بالتنسيق مع الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والمكلف العام بنزاعات الدولة والعدول المنفذين والدعوة إلى إعادة توظيف المساكن الشاغرة بصفة مستمرة وإحالة الزائدة عن الحاجة إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

- ✓ تسوية الوضعية العقارية للمباني والمساكن الإدارية التي كانت تحت تصرف التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل،
- ✓ متابعة وجرد المعدات الغير قابلة للإستعمال وإعداد محاضر تسليم منقولات إلى وزارة أملاك الدولة للتفويت فيه،
- ✓ تركيز وحدتين مركزيتين بالوزارة لمراقبة أسطول النقل عبر الأقمار الصناعية GPRS وتم تجهيز خلية بديوان الوزير وتدعيمها بحاسوبين وشاشة عملاقة وإطارين في مجال الإعلامية لمتابعة منظومة مراقبة أسطول النقل.

5. تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات:

- تأهيل معدات الاتصال والرفع من نسبة امتلاك الحواسيب والربط الشبكي وذلك عن طريق تنفيذ برنامج اقتناءات المعدات والتجهيزات الإعلامية بعنوان سنة 2014.
- متابعة وضعية تركيز واستغلال النظم المعلوماتية الخصوصية وذلك من خلال :

- النظام المعلوماتي للإنتاج الفلاحي: إبرام عقد مع مكتب الدراسات **CYNAPSYS** لصيانة التطبيقة ولتحديث نسخة أوراكل من موزع/حريف إلى الواب.
- النظام المعلوماتي للمصالح البيطرية: تركيز المنظومة وتكوين المستعملين على مستوى 08 مندوبيات أنموذجية.
- النظام المعلوماتي الوطني للمياه : دراسة محتوى التقارير المقدمة من قبل مجمع الدراسات للمرحلتين الثانية والثالثة.
- النظام المعلوماتي للقروض الفلاحية: إبرام عقد صيانة التطبيقة مع شركة x– vision مع تعميمها على كافة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية.

- النظام المعلوماتي التأليفي في مجال المياه: تم تركيز التطبيقة وتجربتها مع الهياكل المعنية بعملية التطعيم وهي جاهزة حاليا للاستغلال في انتظار تولي مكتب التخطيط والتوازنات المائية الاتفاق على روزنامة وخطة عمل لاستكمال الركن الخاص بالمؤشرات مع مكتب الدراسات BNS تمهيدا لختم الملف.
- النظام المعلوماتي لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية: المنظومة جاهزة حاليا للاستغلال ويجري حاليا تعميمها على كافة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية بالتوازي مع تكوين المستعملين.

- متابعة وضعية تركيز واستغلال المنظومات المعلوماتية الوطنية وذلك من خلال :

- منظومة التصرف في المراسلات: تم تركيز المنظومة ضمن كافة مكاتب الضبط الفرعية الراجعة بالنظر للمصالح المركزية بما فيها الإدارة العامة للموارد المائية وربطها بمكتب الضبط المركزي.
- منظومتي التصرف في الأملاك المنقولة للدولة والتصرف في المخزون بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية: استغلال ضعيف رغم توفير كل الوسائل الضرورية.

- الشروع في إعداد تطبيقة خاصة بالهواتف الجوالة الذكية Smartphones واللوحات الرقمية Tablettes : تمكن من الحصول على مجموعة أولى من الخدمات عن بعد في القطاع الفلاحي (مطلب نفاذ إلى معلومة، التسجيل عن بعد في المناظرات، الأحداث والمستجدات في القطاع الفلاحي..).
- الإشراف والمتابعة لإنجاز مشروع موقع واب مندوبية سوسة: تم تقديم الإحاطة الفنية اللازمة للمتصرف في الموقع لاستكمال تطوير كافة الأركان ويتم حاليا استكمال إجراءات إيواء الموقع وصياغة أدلة التركيز والاستغلال تمهيدا لتعميمه على كافة المندوبيات.

- التصرف في الميزانية حسب الأهداف: تم تحيين التقرير الخاص بإطار القدرة على الأداء في ما يخص المؤشر 1.3.2.6 والمتعلق بنسبة الربط بالانترنات مركزيا وجهويا.
- التكوين الخصوصي في الإعلامية لفائدة إطارات وأعوان الوزارة:

- تنفيذ برنامج التكوين السنوي للوزارة على ميزانية الدولة: وذلك في مجالات المكتبية لفائدة 72 منتفعا بالإضافة إلى برنامج تكوين لفائدة 06 إطارات مختصة حول مبادئ التصرف في الشبكات المعلوماتية.
- إعداد برنامج تكوين خصوصي في الإعلامية لفائدة إطارات وأعوان الوزارة وخاصة منهم المنتدبين الجدد خلال الفترة 2011-2013 لفائدة 1030 منتفعا (275 مركزيا و 755 جهويا) والنظر في إمكانية تجسيمه سواء في إطار تمويل مشاريع الإدارة الالكترونية أو في إطار برنامج التعاون الفني مع الإتحاد الأوروبي.

- اقتناء منظومة المضاد الفيروسي لفائدة 600 مستعملا وإعداد مخطط لتأهيل مراكز العمل.
- إبرام عقد صيانة التجهيزات الإعلامية مع شركة PIFS شمل صيانة الحواسيب والطابعات والموزعات بالإضافة إلى المآخذ الشبكية.
- إعداد كراس شروط الدراسة الإستراتيجية لتطوير الإدارة الإلكترونية (للفترة 2015-2019) لوضع وتحديد رؤية عامة وشاملة لتطوير الإدارة الإلكترونية في قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- إعداد كراس شروط الدراسة حول سياسة السلامة المعلوماتية بوزارة الفلاحة تتعلق بوضع تصور للسياسة والتنظيم في مجال السلامة المعلوماتية بالمصالح المركزية لوزارة الفلاحة.

المحور الرابع

التحكم في الطاقة

في نطاق تنفيذ مقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 20 بتاريخ 30 أفريل 2005 المتعلق بترشيد استهلاك الطاقة في الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، يتم متابعة استهلاك الطاقة والمحروقات والهاتف والماء وصيانة شبكات توزيع المياه بصفة يومية ومسترسلة وإعداد تقارير في الغرض، مع العلم أنه تم خلال سنة 2014 ارتفاع بنسبة 9 % في استهلاك الطاقة المتوسطة الضغط مقارنة مع سنة 2013 و20 % من إستهلاك الطاقة منخفضة الضغط نتيجة تجهيز عديد المكاتب بالمكيفات الهوائية وتركيز العديد من الأجهزة الإعلامية والكهربائية. كما تم تجديد الشبكات الكهربائية لمقر الديوان والإدارة العامة للمصالح الإدارية وتركيز فوانيس وأجهزة مقتصدة للطاقة ودعوة الموظفين من خلال مناشير أنجزت في الغرض للحد من استعمال الأجهزة والسخانات الكهربائية.

بالنسبة لإستهلاك الماء فقد تم تسجيل انخفاض بنسبة 32 % نتيجة المتابعة اليومية لعملية الإستهلاك والحد من التسربات، كما تم تسجيل انخفاض في استهلاك الغاز بنسبة 17 % مقارنة بسنة 2013 نتيجة الصيانة المحكمة في أجهزة التسخين والتقيد بفترة تشغيل الأجهزة.

المحور الخامس

تقارير الرقابة

تولت وزارة الفلاحة خلال سنة 2014 إجراء 116 مهمة رقابة تعلقت بالتصرف في عدد من المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات تحت الإشراف من بينها 06 عمليات رقابة معمقة (05 هياكل بعنوان سنة 2013) و91 عملية بحث، إضافة إلى 19 بيانا تعلق بنتائج عمليات مراقبة حضور الأعوان.

كما تم البحث في أغلب الشكايات والعرائض التي اتسمت بالأولوية طبقا للتعليمات الصادرة في شأنها وخاصة تلك الواردة على مصالح الوزارة عن طريق رئاسة الحكومة أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفسـاد أو من بعض الولايات والوزارات.

هذا وشمل نشاط التفقد مختلف مجالات التصرف الإداري: التنظيم ونظام المعلومات والتصرف في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي والتصرف في الصفقات العمومية والتصرف في الممتلكات والتجهيزات والنشاط الفني. وقد مكنت التقارير المعدة في الغرض من الوقوف على عدد من النقائص والخروقات المرتكبة في مختلف مجالات التصرف وعلى مستوى أغلب المصالح والمؤسسات تحت الإشراف نذكر منها خاصة:

✓ **على مستوى التصرف الإداري :**

- غياب قوانين إطار أو أنظمة أساسية خاصة ببعض المؤسسات ينظم مسار الحياة المهنية للأعوان،
- عدم إعداد خطة لتركيز أنظمة المعلومات والإتصال الخاصة بكل هيكل عمومي وتحيينها كلما استوجب الأمر ذلك لضبط التوجهات الإستراتيجية العامة لنظام المعلومات والاتصال للهيكل بما في ذلك جانب السلامة المعلوماتية خلافا لمنشور الوزير الأول عدد 27 المؤرخ في 11 أكتوبر 2003 المتعلق بتخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتها ومتابعة إنجازها،
- غياب خلية للسلامة المعلوماتية خلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 19 لسنة 2007 المؤرخ في 14 أفريل 2007،
- قبول منخرطين ببعض الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لا يمارسون نشاط مستغلين فلاحيين أو صيادين بحريين أو مسديي خدمات فلاحية خلافا لأحكام

الفصل 7 من الباب الثاني للقانون عدد 94 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

✓ **التصرف في الموارد البشرية :**

- نقص في السلك الإداري سواء إطارات أو أعوان تسيير مقارنة بالحاجيات الحقيقية لمختلف الهياكل لإنجاز المهام الموكولة لها وهو ما ساهم في تداخل للمهام أو في ممارسة بعض الأعوان لمهام غير متجانسة خلافا لمجلة المحاسبة العمومية وفي دعم ظاهرة اللجوء إلى العملة وخاصة العملة العرضيين وعملة الحضائر وتكليفهم بوظائف هامة وحساسة على مستوى سير االمصالح والمؤسسات الإدارية خلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 47 المؤرخ في 29 نوفمبر 1999 المتعلق بتسوية وضعية العملة العرضيين وعملة الحضائر العاملين بالقطاع العمومي والمناشير الصادرة عن وزارة الفلاحة عدد 147 المؤرخ في 18 جوان 2004 وعدد 158 المؤرخ في 4 أكتوبر 2006 وعدد 110 المؤرخ في 4 ماي 2010 إضافة إلى التوصيات الواردة بجلسة العمل الوزارية المنعقدة في 23 مارس 2012 حيث تم التأكيد ضمن نقطتها الأولى على "إيقاف كل عملية انتداب عن طريق منظومة عملة الحضائر وذلك بصفة نهائية مع تكليف الرقابة العامة للمصاريف العمومية بالقيام بإجراءات الرقابة المسبقة في الغرض".
- عدم احترام التراتيب وإجراءات الإنتداب والتعاقد والترقية وذلك لتفعيل المنافسة وضمان المساواة وتكريس مبدإ تكافئ الفرص والحصول على أفضل الكفاءات من بين المترشحين خلافا لما جاء بالمنشور عدد 118 بتاريخ 19 ماي 2012 حول متابعة إجراءات تجسيم الإنتدابات بالمؤسسات والمنشآت العمومية وبالأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الإنتداب المباشر بالمنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي

صبغة إدارية والمنشور عدد 8 المؤرخ في 02 جانفي 2014 المتعلق بتسوية الوضعية المهنية لبعض الأعوان العرضيين.

- عدم احترام شروط الترقية في الصنف والسلّم خلافا لمقتضيات الأمر عدد 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي لعملة الدولة من ذلك إعادة تصنيف بعض العملة بمنحهم ترقية آلية للصنف الأعلى مباشرة بطريقة انتقائية ودون موجب.

✓ **على مستوى التصرف المالي** : تركزت عمليات المراقبة والتدقيق على مراجعة شاملة لمختلف الوثائق المحاسبية والمالية التي تمت في إطار ميزانية الدولة وقد تمثلت الملاحظات المسجلة في :

- تراكم الديون وعدم السعي لاستخلاص مستحقات هامة بالرغم من أن البعض منها قد أعطيت التعليمات بتفعيل إجراءات خلاصها والبعض الآخر محل تتبعات قضائية،
- الإنتفاع بامتيازات عينية ومالية دون وجه حق تتمثل في سيارة وظيفية وكميات شهرية من الوقود وحصص إضافية من الوقود وصرف امتياز مالي كل 03 أشهر بعنوان اتصالات هاتفية ومجانية استهلاك الكهرباء والماء والجمع بين المنحة الكيلومترية والسيارة الإدارية ومنحة السكن والسكنى...،
- إصدار أذون تزود يدوية لإنجاز نفقات على حساب الميزانيات خلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 6 المؤرخ في 27 جانفي 1990 الذي يحجر استعمال طلبات التزود اليدوية ويفرض استعمال أذون التزود بواسطة منظومة "أدب" دون غيرها وذلك لضمان تنفيذ كل مراحل النفقات،

✓ **التصرف في الصفقات العمومية :**

- تسجيل نقائص على مستوى إعداد كراس الشروط (منها عدم التنصيص على عنصر الخبرة العامة وعدم توفير العارض لقائمة في المعدات والأعوان بصفة مستقلة لكل قسط وعدم تحديد العدد الأقصى من الأقساط التي يمكن أن يتحصل عليها كل مقاول وعدم تحديد مكان التدخل بكل دقة)،
- عدم احترام الآجال المحددة للنشر والإعلان عن المنافسة بالعديد من طلبات العروض.
- تسجيل إخلالات على مستوى لجنتي فتح الظروف وفرز العروض: عدم التثبت في الوثائق الإدارية والفنية ومن مدى مطابقتها لمقتضيات كراس الشروط الإدارية والفنية الخاصة بالمشاريع قبل الإعلان عن المنافسة.
- نقائص في الدراسات الأولية المسبقة للمشاريع قبل الإعلان عن المنافسة بكل صفقة (نقص في التدقيق للحاجيات والتحري في برمجة بعض المشاريع وعدم الدقة في تحديد الآجال التعاقدية والتقديرات المالية) وذلك للتأكد من جدوى المشاريع قبل إنجازها وتحديد الحاجيات بكل دقة بالصفقات والإستشارات الموسعة ولتجنب العديد من التغييرات التي قد تطرأ على مستوى كلفة المشاريع وآجال تنفيذها أو إلغاء بعض الفصول أو توقف الأشغال أوفسخ الصفقة...،
- عدم اعتماد الصيغة الجديدة لنموذج "دفتر حضيرة" خلافا للمنشور الصادر عن وزارة الفلاحة عدد 33 المؤرخ في 25 فيفري 2014 إضافة إلى مسك غير محكم لبعض الدفاتر من حيث الشكل والمضمون (صفحات غير مرقمة ولا تحمل ختم وإمضاء صاحب المشروع) رغم ما يتضمنه من معطيات هامة وجوهرية في مراقبة الأشغال المنجزة وتقييمها.

✓ **التصرف في الممتلكات والتجهيزات:**

- مخالفة مقتضيات المنشور عدد 01 المؤرخ في 14 أوت 1990 الصادر عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المتعلق بكيفية ضبط الأملاك المنقولة ومسك الدفاتر وإقامة جرد لها وتحديد آخر أجل للإنتهاء من هذه العملية،
- عدم توفر الملفات المتعلقة بالوضعية العقارية وعدد الرسوم وإثبات الملكية بالنسبة إلى العديد من المباني والمساكن الإدارية للإلتجاء إليها عند الإقتضاء لحماية هذه الممتلكات من الإنتهاكات والإعتداءات وخاصة عند التقاضي،
- شغور مستمر لبعض المساكن الإدارية وتسجيل العديد من حالات السكن دون وجه شرعي بسبب انتفاء الصفة أو انعدامها وقضايا مطروحة في شأنها مع عدم اتخاذ الإجراءات القانونية لمعالجة هذه الوضعيات رغم صدور أحكام استعجالية تقضي بإخلائها إن لم يقع تنفيذها،
- عدم القيام بالجرد العام للممتلكات المنقولة وغير المنقولة وغياب التقارير المعدة خلافا لمجلة المحاسبة العمومية ومنشور وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 1 المؤرخ في 14 أوت 1990 والمنشور عدد 38 بتاريخ 03 أكتوبر 1990 الصادر عن وزارة الفلاحة حول كيفية ضبط الأملاك المنقولة ومسك الدفاتر وإقامة جرد لها وتحديد آخر أجل للإنتهاء من هذه العملية.
- غياب تطبيقة إعلامية تتعلق بطرق التصرف في وسائل النقل ومقتطعات الوقود وفي المخزونات،
- عدم إعداد الجرد السنوي لأسطول النقل خلافا لأحكام الفصلين 213 و214 من مجلة المحاسبة العمومية،
- تقادم أسطول النقل وتردي حالته نتيجة طول مدة الإستعمال حيث أن نسبة هامة من هذه الوسائل قد تآكلت جل مكوناتها بمرور الزمن مع استيفاء أغلبها

لقيمتها الحقيقية (75 من السيارات تفوق مدة جولانها 10 سنوات) مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإصلاح والصيانة وقطع الغيار،

- عدم تجهيز سيارت المصلحة بمنظومة التصرف عبر الأقمار الصناعية ضمن مخطط 2014/2012.
- استغلال بعض المسؤولين للسيارات رباعية الدفع المخصصة للمسالك الوعرة بعنوان الوظيـفة أوالإستعمال المزدوج أوكتعويض للسيارات الوظيفية أوالمسندة بصفة ثانوية لأغراض شخصية خلافا للمناشير الصادرة عن وزارة الفلاحة عدد 71 بتاريخ 15 جوان 1992 وعدد 154 بتاريخ 29 أوت 1994 وعدد 178 بتاريخ 31 ماي 2012 وعدد 260 بتاريخ 7 أوت 2013 التي تحجر استعمال هذا النوع من السيارات بعنوان الوظيف أو لأغراض شخصية وخارج إطار التدخلات المندرجة ضمن البرامج التنموية،
- مخالفة مقتضيات منشوري وزير الفلاحة والموارد المائيّة عدد 304 المؤرّخ في 22 ديسمبر 2004 ووزير الفلاحة والبيئة عدد 84 بتاريخ 10 ماي 2011 حول إستعمال وسائل النقل الإدارية وخاصّة فيما يتعلق بالإبقاء على السيارات بحوزة بعض المستعملين بعد الإنتهاء من المهام الموكولة إليهم دون إيداعها بالورشات والمستودعات الإدارية،
- استهلاك مفرط للوقود وتجاوز الحصة الممنوحة قانونا حيث لا يخضع إسناد الوقود لبعض المسؤولين إلى مقاييس واضحة تضبط حسب حاجياتهم الحقيقية وبرامج عملهم في غياب إجراءات رقابة ناجعة،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وعدم تنزيلها بوثائق حسابية المواد بالمغازة (الدفتر اليومي دفتر الجرد وبطاقات مخزون) ودون إعداد وصولات خروج في شأنها أو محاضر إسناد.

✓ **الجانب الفني :**

أشارت مختلف تقارير الرقابة في جانبها الفني إلى الإخلالات والنقائص التالية :

- غياب نظام معلومات لمتابعة العمليات الإرشادية وتحليل الفوارق بين المبرمج والمنجز،
- غياب نظام معلوماتي لمتابعة أوضاع المناطق السقوية واستغلالها،
- إهمال بعض الأراضي وتجزئة البعض الآخر وضعف الجدوى الإقتصادية للمستغلات الفلاحية التي طغت عليها المساحات الصغرى،
- انتهاكات واعتداءات متكررة ومتواصلة على ملك الدولة الغابي استهدفت الأشجار الغابية والمراعي الطبيعية (رعي عشوائي وقص الأشجار وحملات صيد بري دون ترخيص ...)،
- قص عشوائي وتغيير قاعدة القص إلى قطع أخرى وتجاوز حدود القطع المباعة خلال البتات،
- تقصير بعض القائمين على مصالح الغابات في أداء مهامهم وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين،
- ضعف التأطير والتكوين لأعوان مصالح الغابات الجهوية.

المحور السادس

برنامج عمل سنة 2015

1. على مستوى سياسة التنمية :

يتمثل المحور الرئيسي لبرنامج عمل الوزارة في مجال بلورة وتنفيذ سياسة التنمية خلال سنة 2015 في إعداد المخطط الخماسي للفترة 2016-2020 وإنجاز البرنامج الإحصائي السنوي بالإضافة إلى استكمال إنجاز الدراسات التي انطلقت خلال سنة 2014 وإنجاز دراسات جديدة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية.

ومن ناحية أخرى، سيتواصل العمل خلال سنة 2015 لمزيد تذليل الصعوبات التي تعترض القطاع قصد مزيد تحسين أداء مختلف المنظومات التي من شأنها تثمين موارد مختلف الجهات وتطوير القيمة المضافة وذلك في إطار التوجهات التنموية للقطاعات لتتمحور حول:

- تعزيز الأمن الغذائي،
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية،
- تنمية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

أ- إعداد مخطط التنمية للفترة 2016-2020 :

جاء في المنشور الصادر بتاريخ 26 فيفري 2015، أنه "حتى يتسنى صياغة مشروع الوثيقة التوجيهية في الآجال وعرضها على الاستشارة الموسعة وفق بيان الحكومة أمام مجلس نواب الشعب، تدعى الوزارات إلى موافاة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في أجل لا يتجاوز موفى شهر مارس 2015 بوثيقة مختصرة حول القطاع الراجع إليها بالنظر.

وتتضمن الوثيقة المختصرة حسب نص المنشور وبـ"الخصوص"، استعراض النتائج الكمية والنوعية المسجلة أو المرتقبة خلال الخمس سنوات الأخيرة 2010-2014 وأهم الاستنتاجات حول الإشكالات الهيكلية والظرفية التي يتعين معالجتها، وتشخيص التوجهات الاستراتيجية التي تستجيب للتطلعات الوطنية للفترة المقبلة خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وضبط الأهداف الكمية والنوعية والسياسات والبرامج لتجسيم هذه الأهداف مع ضرورة الاعتماد على الواقعية في الاستشراف بالأخذ في الاعتبار للمتغيرات والتطورات المحتملة على الصعيدين الوطني والخارجي.

ب – إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2015 :

ستحتوي هذه الوثيقة على تقييم إنجازات سنة 2014 في مجال سياسة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإنجازات الكمية التي تم تحقيقها على مستوى الإنتاج والاستثمار والميزان التجاري الغذائي. كما تقدم الوثيقة التقديرات بالنسبة لسنة 2015 بالنظر إلى الملامح العامة للموسم الفلاحي وكذلك أهم التوجهات والسياسات الهادفة إلى مزيد دفع أداء القطاع الفلاحي.

ت– الدراسات:

- تنظيم يوم إعلامي خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 للتعريف بنتائج وتوصيات الدراسة الخاصة بتطوير الإستثمار والإنتاجية تحت البيوت المحمية،
- ضبط بنود مرجعية وكراس شروط لإنجاز دراسة حول تنمية الإستثمار وتحسين جودة منتجات الإبل وستنطلق هذه الدراسة خلال سنة 2015،
- متابعة الدراسة المتعلقة بمراجعة مجلة المياه،
- مواصلة التحضيرات للتعداد العام للفلاحة المبرمج لسنة 2016 وذلك عبر توقيع وتفعيل مشروع التعاون الفني (TCP) مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مدى 24 شهرا. وتتمثل محاور المشروع في تحديد المنهجية الفنية واستراتيجية الاتصال والإعلام وتنمية القدرات الفنية لفريق عمل التعداد العام للفلاحة وإعداد القواعد اللوجستية والميدانية وإعداد منهجية معالجة البيانات للتعداد العام وبرامجها وتصميم جميع الوثائق الفنية (استبيانات، دليل المشرفين...) بالإضافة إلى إعداد وثيقة مشروع " التعداد العام للفلاحة".

بالإضافة إلى ذلك سيتم إنجاز البرنامج السنوي للإحصاءات الفلاحية لسنة 2015.

وفي مجال متابعة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية يتواصل:

- تنفيذ برنامج الجوار الأوروبي للفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشروع الفعلي في تنفيذ برنامج العمل النموذجي بأربع معتمديات وانطلاق مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي مع موفى سنة 2015. وفي انتظار الموافقة على تقديرات برنامج سنة 2015 و2016 الذي سيحدد مختلف الأنشطة المزمع القيام بها، سيتم تركيز وحدة المشروع ولجنتي القيادة والمتابعة على المستوى المركزي. كما سيتم تركيز أربعة وحدات للدعم والتصرف على مستوى مناطق التدخل لوضع خطط التنمية المحلية والنهوض بالمبادرات المحلية من خلال تحديد المشاريع التي ستتمتع بمنح.
- انطلاق تنفيذ مشروع التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول "تصنيف المستغلات الفلاحية" خلال شهر سبتمبر 2015. وقد تم اختيار تونس كنموذج ضمن ثلاثة بلدان أخرى. والهدف من إنجاز هذا المشروع هو تحديد مختلف أصناف المستغلات الفلاحية لمزيد فهم ومعرفة طرق إدارتها وتصور السيناريوهات المحتملة للتغيرات وهو ما يمكن من تكيف أفضل للسياسات الفلاحية ومتابعة تأثيراتها بمرور الزمن.
- في إطار التعاون الفني التونسي الألماني يتواصل إنجاز مشروع "النهوض بالفلاحة المستديمة وتنمية الريف" والذي يهدف إلى ضبط المبادئ الأساسية لفلاحة ناجعة اقتصاديا ومستديمة بيئيا، وبعد أن تم تركيز مكتبين جهويين بكل من باجة والقيروان اللذان سيغطيان نشاط المشروع بمنطقتي الشمال الغربي والوسط الغربي من المنتظر أن يشمل نشاط المشروع خلال سنة 2015 مواصلة إنجاز مختلف مكوناته التي ترتكز على 4 محاور أساسية وهي:

  – إعداد إستراتيجية للنهوض بالفلاحة المستديمة،

  – إدماج أبعاد الفلاحة المستديمة ضمن برامج الإرشاد والتكوين الفلاحي،

- النهوض بالمنظومات الزراعية،

- الاستغلال الفلاحي الآمن للحمأة والمياه المستعملة والمعالجة.

- انطلاق برنامج " النهوض بالمجموعات النسائية في الوسط الريفي من أجل تأمين الغذاء وتحسين الدخل " وذلك في إطار مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية، والذي سيمتد إلى غاية جوان 2016.
- مشروع حول الحد من فاقد وهدر الغذاء بالإعتماد على تنمية سلاسل القيمة بالتعاون مع منظمة الفاو،
- انطلاق مشروع التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول "دعم تنمية الفلاحة الصغرى والتنمية المحلية"
- جرد المشاريع والبرامج المزمع إدراجها بمخطط التنمية للفترة 2016-2020 وضبط حجم الاستثمارات العمومية وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المركزية والجهوية للوزارة ووزارتي التنمية والإستثمار والتعاون الدولي والمالية.

2. على مستوى استغلال الموارد المائية:

تتمثل أهم برامج سنة 2015 في ما يلي :

- متابعة إنجاز مشروع خارطة الموارد المائية التونسية،
- إستغلال قاعدة بيانات مشاريع التغذية الإصطناعية لتثبيت محطات الشحن وقيس المناسيب وإدماجها ضمن منظومة "ARCGIS"،
- تركيز النظام المتعلق بالإدارة الإلكترونية للتصرف في الملك العمومي للمياه،
- تركيز الآبار بالإعتماد على منظومة الجغرفة الرقمية GIS،
- إبرام إتفاقية ثانية مع الديوان الوطني للخرائط ومواصلة متابعة نشاط مشروع تحديد الملك العمومي للمياه.

3. على مستوى تنمية وحماية الغابات :

- إعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية وخاصة بالغابات التى تعرضت للانتهاكات والإتلاف،

- الترفيع في نسبة استغلال المنتوج الغابي من 70% سنة 2012 إلى 85% سنة 2017،
- تدعيم إنجاز برامج تحسين المراعي وغراسة الشجيرات الرعوية وغراسة الهندي الأملس و تهيئة المراعي،
- إعداد دراسات التهيئة المندمجة للغابات بهدف تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية،
- المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية عبر حماية الغابات من الحرائق والإنتهاكات واقتناء معدات الصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية لمجابهة الحرائق،
- مشروع تثمين المنتوجات الغابية الثانوية "TCP PENL" بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة،
- إعداد دراسات تهيئة منابت الحلفاء والمراعي الطبيعية ومقاومة زحف الرمال وذلك في إطار مشروع التصرف في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية،
- انطلاق تنفيذ مشروع تنمية قدرات مجامع التنمية الغابية والرعوية والنهوض بدور المرأة في التصرف المستديم في الموارد الطبيعية،
- تهيئة المناطق المحمية والمناطق الرطبة،
- مقاومة الصيد العشوائي،
- تنظيم ورشة وطنية للتعريف بدور القطاع الغابي لدعم السياحة الإيكولوجية،
- دعم دور القطاع الغابي في الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

4. على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية :

- إعداد الإستراتيجية الثالثة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية التي من المؤمل أن تنجز خلال سنة 2015 إعتمادا على نتائج الدراسة التقييمية لأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال الخطتين السابقتين (1990-2001) و(2002-2011)،

- تم إعداد مكونات برنامج المحافظة على المياه والتربة 2015 إستنادا لبرنامج الخطة العاجلة وإعتمادا على أولويات التدخل في الجهات والتي تم ضبطها وإقرارها طبقا للدراسات التخطيطية في حدود الإمكانية المتاحة للتمويل. وتأخذ هذه المقترحات بعين الإعتبار مساهمة البرنامج الوطني في المشاريع المشتركة التمويل. وتتمثل أهم مكونات البرنامج الوطني لسنة 2015 في تهيئة مصبات المياه و تهيئة أراضي الحبوب و صيانة و تعهد الأشغال المنجزة وإحداث بحيرات جبلية للاستغلال الفلاحي وإحداث منشآت لفرش المياه وإحداث منشآت لتغذية المائدة وإحداث منشآت لإصلاح و تعديل مجاري الأودية،
- متابعة الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية وذلك بهدف تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية لمتابعة الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية (SINEAU-SISOL) وتسهيل أخذ القرار حول تطور التربة بالمناطق السقوية ذات الأولوية في المتابعة،
- متابعة وتقييم خصوبة التربة واستعمال الحمأة في القطاع الفلاحي بهدف ترشيد استعمال الأسمدة للمحافظة على خصوبة التربة وضمان مردودية وديمومة موارد التربة ومتابعة المعادن الثقيلة بالتربة وذلك في نطاق مشروع PAD-GIZ
- متابعة وتقييم الإنجراف والبدء الفعلي في اتفاقية التعاون مع المعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية IRD 2015-2017،
- بناء قاعدة معلوماتية وطنية تهم مشاريع خرائط حماية الاراضي الفلاحية لكامل تراب الجمهورية،

5.على مستوى الإرشاد والتكوين الفلاحي :

- مواصلة التأطير والإحاطة الفنية لفائدة المرشدين والفنيين الجهويين قصد مواكبة مستجدات البحث العلمي الفلاحي،

- على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، تم برمجة قرابة 4262 نشاط إرشادي جماعي (2360 يوم إعلامي و1401 حصة تطبيقية و174 قطعة مثالية و327 زيارة منظمة) وحوالي 149 ألف نشاط إرشادي فردي لفائدة المنتجين،
- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين الخاص بالمستشارين الفلاحيين الشبان في مجال تقنيات الاتصال والتنشيط و منهجية تدخل المستشار الفلاحي ومؤشرات ومراجع الجودة (قلوبال قاب، الاسترسال،...) وأنماط تسيير الفلاحة البيولوجية وتشجيعات الدولة في القطاع الفلاحي والقوانين والتشريعات في المجال الفلاحي ومتابعة وتقييم المشاريع،
- إنجاز تجربة نموذجية خاصة بالاستشارة الفلاحية في مجال منظومات الإنتاج وسلاسل القيمة في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون مع مكتب الدراسات،
- إعداد بنك للمعلومات من قبل المراكز يشتمل على كل المعطيات الفنية والاقتصادية والاجتماعية بالجهة (المستغلات الفلاحية، الإنتاج الفلاحي، الموارد البشرية، ...)،
- إعداد برنامج تنفيذي للمتابعة والعناية بالضيعات الفلاحية وذلك بتحديث التجهيزات وصيانة البناءات وتعصير أساليب العمل،
- تركيز 3 وحدات لإنتاج المستسمد باستعمال الحمأة بمراكز التكوين المهني ببروطة والفجا وبالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر بسيدي ثابت ومواصلة تكوين الفنيين والمكونين المعنيين وذلك في نطاق تثمين نتائج البحث.